

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور المحاسبة العمومية في دعم وتفعيل حوكمة المؤسسات الصحية

دراسة حالة: المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبان:

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- ريس مبروك

- عبداللاوي وليد

- طعيلي اسحاق

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	-	-
بسكرة	مقرا	-	-
بسكرة	مناقشا	-	-

الموسم الجامعي: 2023-2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور المحاسبة العمومية في دعم وتفعيل حوكمة المؤسسات الصحية

دراسة حالة: المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسكرة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبان:

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- ريس مبروك

- عبداللاوي وليد

- طعيلي اسحاق

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	-	-
بسكرة	مقرا	-	-
بسكرة	مناقشا	-	-

الموسم الجامعي: 2023-2024

الشكر والعرفان:

قبل كل شيء أحمد الله عز وجل الذي انعمنا بنعمة العلم ووفقني الى بلوغ هذه الدرجة واقول اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا و صلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

يسرني ان اتقدم بجزيل الشكر الى من ساعدنا في انجاز هذا العمل وخصص لي من وقته الثمين الأستاذ المشرف الدكتور رايث مبروك كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان على توجيهاته القيمة والإرشادات الصائبة التي لم يبخل بها ولقد كان عملي معه فخرا لي فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذه الأطروحة وتقييمها.

الى كل الأساتذة الذين ساهموا معي في إثراء هذا العمل وتحكيمه وأخص بالذكر الأستاذ مباركي صالح والأستاذ شيخ عبد القادر على دعمهم المتواصل

كما لا يفوتني ان اشكر السادة مدراء المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسكرة على تعاونهم وتفهمهم وعلى الجهود المبذولة من طرفهم لهم منا جزيل الشكر والتقدير. الى كل من بذل معي جهدا او نصح ووفر لي الوقت قولاً او فعلاً لهم مني تحية شكر وامتنان و واسأل الله ان يجزيهم خير الجزاء.

الإهداء

كما قال تعالى عز وجل :

ان ليس للإنسان ما سعى وان سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الاوفر

الحمد لله على البدء والختام ، الحمد لله الذي به استطعنا إتمام هذا العمل بكل
شغف و ود

الى من وقفنا بجانبه وكان لهما الفضل بعد الله عز وجل فيما وصلت اليه الى
الوالدين الكرمين

حفضهما الله ورعاهم ورحمهم الله في الدنيا والاخرة

الى اخوتي واخواتي لهم كل الشكر والتقدير

الى الأصدقاء والزملاء فردا فردا والقائمة اكبر من ان تحصر.

والى كل من احب لي خيرا واعانني وقدم لي النصح والإرشاد.

اليهم جميعا اهدي ثمرة جهدي المتواضع سائلين الله ان يجعله علمه

تعالج هذه الدراسة موضوع دور المحاسبة العمومية في دعم وتفعيل حوكمة مؤسسات الصحية؟ من خلال التطرق للجانب النظري للمحاسبة العمومية والحوكمة الصحية، باعتبار المحاسبة العمومية فرع من فروع المحاسبة المطبق على مستوى المؤسسات ذات الطابع الإداري غير ربحي والحوكمة الصحية وسيلة من وسائل تحسين الأداء في المؤسسات الصحية.

بهدف توضيح هذا الدور، قمنا بدراسة تطبيقية على مستوى المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسكرة. كنموذج يمكن من خلاله تسليط الضوء حول القيمة التي تضيفها المحاسبة العمومية لتحسين الحوكمة الصحية لضمان تقديم خدمات ترقى بمستوى هذا الأخير، وذلك من خلال قياس أبعاد الحوكمة (الشفافية، المشاركة في اتخاذ القرار، المساءلة، الرقابة) بغية الوصول الى نتائج مضبوطة وفي الأخير توصلنا الى مجموعة من النتائج أبرزها وأشملها

- أن هناك أثر للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحية من خلال أبعاد الحوكمة (الشفافية، المشاركة في اتخاذ القرار، المساءلة، الرقابة).

الكلمات المفتاحية:

المحاسبة العمومية، الحوكمة الصحية، المؤسسات الصحية، أبعاد الحوكمة الصحية.

Abstract:

This study addresses the issue of the role of public accounting in supporting and activating the governance of health institutions? By addressing the theoretical aspect of public accounting and health governance, considering public accounting as a branch of accounting applied at the level of institutions of a non-profit administrative nature, health governance is a means of improving performance in health institutions.

In order to clarify this role, we conducted an applied study at the level of the Public Neighborhood Health Institution in Biskra. As a model through which we can shed light on the value that public accounting adds to improving health governance to ensure the provision of services that rise to the level of the latter, by measuring the dimensions of governance (transparency, participation in decision-making, accountability, and oversight) in order to reach precise results. Finally, we arrived at A set of the most prominent and comprehensive results

-There is an impact of public accounting on health governance through the dimensions of governance (transparency, participation in decision-making, accountability, and oversight).

الفهرس :

I.....	الشكر والعرفان:
II.....	الاهداء
III.....	ملخص
XI	قائمة الجداول :
XII	قائمة الأشكال :
5	قائمة الملاحق :
XIV.....	المقدمة

فصل الأول : الإطار النظري للمحاسبة العمومية والحوكمة الصحية

1	تمهيد:
1	المبحث الأول: ماهية المحاسبة العمومية
1	المطلب الأول: مفهوم المحاسبة العمومية
1	تعريف المحاسبة العمومية: 1
3	وظائف المحاسبة العمومية: 2

3 مجال ونطاق التطبيق للمحاسبة العمومية:	3
4 أهداف المحاسبة الحكومية:	4
5 خصائص المحاسبة العمومية:	5
6 مبادئ المحاسبة العمومية:	6
7 المطلب الثاني: أعوان المحاسبة العمومية:	
7 الفرع الاول: الأمر بالصرف وأصنافه	
7 تعريف الأمر بالصرف :	1
8 اصناف الأمرين بالصرف	2
9 الاستخلاف والتفويض بالامضاء واعتماد الأمرين بالصرف:	3
10 حالات التناهي:	4
11 الفرع الثاني : المحاسب العمومي واصنافه	
11 تعريف المحاسب العمومي:	1
11 اصناف المحاسب العمومي:	2
12 مسؤولية المحاسب العمومي :	3
13 المطلب الثالث : الرقابة على المحاسبة العمومية :	
13 الفرع الأول :الرقابة القبليّة للمراقب الميزانياتي:	

13.....	المراقب الميزانياتي :	1
13.....	1-1 تعريف المراقب الميزانياتي:	
14.....	1-2-مهامه:	
15.....	1-3- شروط التعيين :	
16.....	1-4- مسؤولية المراقب الميزانياتي:	
17.....	1-5- رقابة المراقب الميزانياتي:	
18.....	الفرع الثاني : الرقابة الأنية للمحاسب العمومي :	
19.....	الفرع الثالث: الرقابة البعدية:	
19.....	مجلس المحاسبة:	1
19.....	1-2- صلاحية ممارسة وظيفة الرقابة:	
20.....	رقابة المفتشية العامة المالية :	2
20.....	1-2-مراقبة المفتشية العامة المالية لتسيير المالي :	
21.....	2-2-صلاحيات المفتشية العامة المالية في مراقبة الحسابات:	
22.....	المبحث الثاني :ماهية الحوكمة.....	
22.....	تمهيد	
22.....	المطلب الأول :مفهوم الحوكمة.....	

22.....	الفرع الأول: تعريف الحوكمة:
23.....	الفرع الثاني: أسباب ظهور الحوكمة :
23.....	الفرع الثالث: أهمية الحوكمة :
24.....	الفرع الرابع : أهداف الحوكمة :
25.....	المطلب الثاني : الحوكمة الصحية:
25.....	الفرع الاول : مفهوم الحوكمة الصحية
26.....	الفرع الثاني :الأطراف ذات العلاقة في الحوكمة الصحية:
26.....	الفرع الثالث :مبادئ الحوكمة الصحية:
28.....	الفرع الرابع : أبعاد الحوكمة الصحية
29.....	الفرع الخامس: اهداف الحوكمة الصحية
31.....	المبحث الثالث :واقع المحاسبة العمومية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات الصحية :
31.....	المطلب الأول : دور الرقابة على الميزانيات في المؤسسات العمومية في مجال الصحة:
31.....	المطلب الثاني: دور المحاسبة العمومية في دعم وتحسين الحوكمة الصحية
33.....	المطلب الثالث : علاقة المعلومات المحاسبية بحوكمة المؤسسات الصحية.
34.....	ملخص الفصل:

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

36.....	المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة.
36.....	المطلب الأول: تعريف المؤسسة.
37.....	المطلب الثاني: هيكلها التنظيمي:
41.....	المطلب الثالث: تسيير المؤسسة.....
44.....	المبحث الثاني : المنهجية والإجراءات والأساليب الاحصائية
44.....	المطلب الأول : منهجية الدراسة.....
47.....	المطلب الثاني: الأساليب الاحصائية.....
47.....	1 - أساليب الإحصاء الوصفي:
48.....	2 أساليب الإحصاء الاستدلالي:
49.....	المطلب الثالث : اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة.....
53.....	المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة
53.....	المطلب الاول: الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة.....
58.....	المطلب الثاني: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة
64.....	المطلب الثالث : اختبار صحة الفرضيات ومناقشة النتائج.....
73.....	خلاصه الفصل:
75.....	الخاتمة:

75.....الفرضيات:

75.....نتائج الدراسة:

76.....التوصيات والاقتراحات:

78.....المراجع

80.....الملاحق.

قائمة الجداول :

- جدول 1: القائمة الاسمية وقاعات العلاج التابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسكرة 40
- جدول 2: الاحصائيات الخاصة بالاستبانة 45
- جدول 3: درجات سلم ليكارت الخماسي 46
- جدول 4: مقياس تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة 47
- جدول 5: معامل الثبات ألفا كرونباخ 49
- جدول 6: صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان 51
- جدول 7: اختبار التوزيع الطبيعي 52
- جدول 8: توزيع أفراد العينة حسب الجنس 53
- جدول 9: توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة 54
- جدول 10: توزيع أفراد العينة حسب السن 55
- جدول 11: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة 56
- جدول 12: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة 57
- جدول 13: تحليل مدى الموافقة حول : نظام المحاسبة العمومية 58
- جدول 14: تحليل مدى الموافقة حول الحوكمة الصحية 60
- جدول 15: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية 64
- جدول 16: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الاولى 66
- جدول 17: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية 68
- جدول 18: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثالثة 69
- جدول 19: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرابعة 71

قائمة الأشكال :

- رسم توضيحي 1: الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية للصح الجوارية 39
- رسم توضيحي 2: توزيع افراد العينة حسب الجنس 53
- رسم توضيحي 3: توزيع افراد العينة حسب مكان الاقامة 54
- رسم توضيحي 4: توزيع افراد العينة حسب السن 55
- رسم توضيحي 5: توزيع افراد العينة حسب الوظيفة 56
- رسم توضيحي 6: توزيع افراد العينة حسب الخبرة 57

قائمة الملاحق :

الملحق 1 : نموذج الاستبيان.....81

الملحق 2 : نتائج الاستبيان المستخرجة بواسطة برنامج SPSS.....87

المقدمة

المقدمة :

تعد المحاسبة العمومية جزءا متكاملًا من الهيكل المالي كونها أحد أهم الأدوات التي تستخدم في تحليل ورسم النفقات والإيرادات العامة للحكومات والمؤسسات العامة، كما تحتل مكانًا استراتيجيًا في تقسيم الإدارة المالية للدولة كونها تختص بتداول الأموال العمومية.

وفي هذا الإطار وضع المشرع عدة قيود قانونية وتنظيمية تهدف إلى تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد العمومية وأي مخالفة للقوانين المعمول بها في مجال الصرف وتداول الأموال العمومية سيؤدي إلى الأخذ بمسؤولية العون المعني أمام هيئات المراقبة.

من ناحية أخرى تعتبر المؤسسات الصحية من أهم القطاعات التي تتطلب إدارة مالية فعالة، فهي تعمل على تقديم خدمات الرعاية الصحية للمجتمع بشكل مستمر وتتطلب تخصيص موارد مالية كبيرة لضمان جودة الخدمات المقدمة والاستجابة لحاجات المرضى والموظفين، وفي الأخير تقوم المؤسسة الصحية بإعداد ميزانيتها على شكل جداول أو كشف يوضح كل التوقعات الخاصة بالإيرادات والنفقات السنوية المراد تنفيذها.

وفي هذا السياق، يأتي دور المحاسبة العمومية فهي تسعى في تحديد ورصد الموارد المالية المخصصة للقطاع الصحي وتحليل النفقات والإيرادات لتحديد الاحتياجات وتحسين الخدمات.

1 الإشكالية

تبلورت معالم إشكالية بحثنا من خلال هذا العرض الموجز والتي يمكن صياغتها كالتالي:

-هل يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,05 للمحاسبة العمومية في دعم وتفعيل حوكمة المؤسسات

الصحية ؟

ولدراسة جوانب الإشكالية المطروحة تطرقنا إلى طرح جملة من الأسئلة الفرعية تمثلت فيما يلي:

- 1- هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحية من خلال بعد الشفافية والافصاح للصورة؟
- 2- هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحة من خلال بعد المشاركة في اتخاذ القرار ؟
- 3- هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحة من خلال بعد الرقابة ؟
- 4- هل يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحة من خلال بعد المساءلة؟

2 الفرضيات:

ومن بعد صياغة الإشكالية والقراءات الأولية المتعلقة بالموضوع يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحية من خلال بعد الشفافية والافصاح للصورة
- - يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحة من خلال بعد المشاركة في اتخاذ القرار
- - يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحة من خلال بعد الرقابة
- - يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحة من خلال بعد المساءلة

3 أهمية الدراسة:

: تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- - ابراز الأهمية التي تحتلها المحاسبة العمومية في مجال المالية العامة
- - تقلص صورة عن واقع المحاسبة العمومية في المؤسسات العمومية الصحية
- تطوير وعي المؤسسات صحية خاصة بالدولة

4 أهداف البحث:

تتجلى الأهداف الموجودة في هذا البحث في:

- تقديم اطار نظري يحدد مفاهيم المحاسبة العمومية
- محاولة معرفة كيفية الرقابة في المؤسسة العمومية
- اثراء الكم المعرفي

5 أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع لعدة اسباب ودوافع منطقية وعملية ذاتية تجلت فيما يلي:

- الرغبة في معرفة آليات تطبيق الرقابة على أعوان المحاسبة العمومية
- الميول الشخصي إلى دراسة مثل هذه المواضيع المتعلقة بالمحاسبة العمومية
- ارتباط موضوع البحث بالتخصص
- الرغبة في الاطلاع الميداني على مختلف إسهامات المحاسبة العمومية في دعم حوكمة مؤسسات الصحية
- لمعرفة كيف يتم تطبيق المحاسبة العمومية في المؤسسات الصحية لولاية بسكرة

6 الدراسات السابقة :

- مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 1، بعنوان: مدى استجابة مشروع المحاسبة العمومية مع المعايير المحاسبية الدولية في قطاع العام في الجزائر IPSAS من إعداد الباحثة سميرة بوعكاز. جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، جوان 2023، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى استجابة مشروع المحاسبة العمومية الدولية في القطاع العام IPSAS وذلك بتسليط الضوء على المعيار الدولي الأول وما تضمنه من حد أدنى لمتطلبات القوائم المالية الأربعة (قائمة التدفقات النقدية، قائمة الاداء

المالي، قائمة المركز المالي، قائمة التغيرات في رؤوس الأموال، الملاحق) الموسى بما مقارنتها مع البنود الفعلية التي قدمها المشروع معايير المحاسبة العمومية في الجزائر حيث ناقشت هذه الدراسة معالم حسب العمومية في الجزائر وكذا معايير محاسبة الدولية في القطاع العام. ومزايا تبنيها بالإضافة الى تناولها مشروع عصرنه نظام المحاسبة العمومية في الجزائر ومدى استجابته مع المعايير الدولية من خلال إسقاط محتوى قائمة مالية تضمنها هذه الأخيرة مع ما جاء به مشروع العصرنة .

ولخصت الدراسة أن مشروع معايير المحاسبة الدولية في الجزائر قد استجاب الى حد ما مع ما اوصى به المعايير الدولية IPSAS من حيث المحتوى وذلك تماشيا مع ما تفرضه البيئة الاقتصادية الجزائرية الحالية. إن التطبيق المرتقب بهذا المشروع على أرض الواقع ابتداء من 2023 سيعطي دفعا كبيرا لتحسين أداء وحدات القطاع العام.

- اطروحة دكتوراه بعنوان: آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائر الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة ، من إعداد الباحث شلال زهير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،بومرداس- الجزائر-، 2013/ 2014، وقد هدفت هذه الدراسة الى تشخيص واقع المحاسبة العمومية في الجزائر، عن طريق تحليل إجراءات المعالجة المحاسبية للمعاملات المالية للدولة وفق نظام محاسبة الخزينة العمومية القائم على أساس مدونة مجموعة حسابات الخزينة، لغرض تحديد سلبيات وإيجابيات النظام المحاسبي وتقديم الاقتراحات لمعالجة النقائص، اضافة الى عروض آفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية وتحليل نقاط القوة والضعف لمشروع المخطط المحاسبي للدولة وتقديم توصيات لتفعيل تطبيق هذه الاصلاحات.

- مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 2، العدد 1، بعنوان: الإطار المفاهيم لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر من إعداد الباحثين محمد الصالح بلول و ميلود عبود، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي- الجزائر-، جوان 2019، وتهدف هذه الدراسة إلى التعريف بنظام المحاسبة العمومية المطبق في الجزائر من خلال تبيان مفهوميها وخصائصها ونطاق تطبيقها والتمييز والتفريق بين مفاهيم المحاسبة العمومية المحاسبة المالية من أجل التحكم الجيد في قواعد المحاسبة العمومية بالجزائر في إطار المبادئ الخاصة بها، كذلك والتعرف على الأعراف المكلفون بتنفيذ وتحديد الأدوار المهام الخاصه بهم وكذا إصلاحاتهم ومسؤولياتهم كل حسب ما هو محدد له في التشريع الجزائري كل هذا من اجل الضمان تسيير أمثل وحماية افضل للمال العام

- كتاب بعنوان: الرقابة المالية على النفقات العمومية المراقب المالي، المحاسب العمومي من اعداد الاستاذ كتنه بلحسين، مخبر البحوث القانونية، السياسية والشرعية جامعة خنشلة- الجزائر-، جوان 2023، هدف هذه الدراسة هو تسليط الضوء على دور أجهزة الرقابة الداخلية على النفقات العمومية، رقابة المراقب المالي والمحاسب العمومي تشكل خطوط دفاع على مسار النفقة، تحرس على حمايتها من كل تجاوز قبل وقوعه.

إن المراقب المالي وفي اطار السياسه العامه للدولة يمارس بعض الوظائف تسمح خاصه في وقت الازمات الاقتصادية في تفادي الكثير من النفقات التي تكلف الكثير من المصاريف لخزينة الدولة، بالمقابل وسيلة التفاوضي تسمح بقبول نفقة اعتبرت غير

شرعية من الناحية الشكلية، وهذا لمخالفتها النصوص القانونية، حيث تعتبر جهاز ردع مالي في يد السلطات إذا تمكن من خلاله تنفيذ سياستها المالية والاقتصادية.

يمكن للمحاسب العمومي أن يرفض دفع نفقة معينة التي يراها غير شرعية وبالتالي نكون هنا امام حالة من تسخيره من طرف الأمر بالصرف للمحاسب العمومي، الذي يجبره من خلالها على دفع النفقة مع تحمل المسؤولية من طرف الأمر بالصرف

- أطروحة دكتوراه بعنوان أليات حوكمة قطاع الصحة في الجزائر ودورها في تحسين الخدمة الصحية ، دراسة ميدانية ،من اعداد الطالبة شعبان سهام جامعة بومرداس علوم التسيير تخصص تسيير المنظمات وهدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور الحوكمة في تحسين مستوى الاداء في المؤسسة الصحية وتحقيق رضا المرضى واقترح نموذج للحوكمة الصحية كألية لتحسين الخدمة الصحية المقدمة ، باضافة الى معرفة واقع وأهمية تطبيق الحوكمة الصحية في المؤسسات الصحية الجزائرية ، وذلك بالتطبيق على المؤسسات الاستشفائية العمومية لولاية بومرداس التي تعتبر مجتمع الدراسة ، وبإستخدام الطالبة لإستبيان موجه لإطارات المؤسسات الصحية ومسيريها لدراسة واقع وأهمية تطبيق الحوكمة الصحية ، واستبيان ثاني موجه للمرضى المقيمين بهذه المؤسسات الصحية لقياس نسبة الرضا عن الخدمات الصحية المقدمة وتمثلت عينة الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة والمجلس الطبي وكمد مدير المؤسسة والمدراء الفرعيين ورؤساء المصالح، والتطرق للبرنامج الإحصائي الغني عن التعريف برنامج SPSS، بالإضافة إلى تركيز الباحثة على تطبيق المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدراسة وأساليب إحصائية وصفية وإستدلالية.

وبعد الدراسة الميدانية وتحليل النتائج أستخلص أن مستوى تطبيق الحوكمة الصحية في المؤسسات الصحية محل الدراسة كان متوسط إلى ضعيف وهو ما انعكس على نسبة الرضا عن الخدمات الصحية المقدمة والتي كانت متوسطة الى ضعيفة مع اقرار جل اطارات ومسيري المؤسسات الصحية محل الدراسة بالأهمية البالغة لتطبيق مبادئ الحوكمة التي تم اقتراحها في النموذج، وكذلك تدني مستوى الشفافية والإفصاح عن المعلومات الضرورية واللازمة سواء كان داخليا أوخارجيا، وبالأخص في ما يتعلق بالوضعية المالية للمؤسسة .

- مجلة بعنوان حوكمة الجامعات مفهومها أهدافها ومبادئها ،من اعداد م . م . شيماء خالد شعبان محمد و أ.م.د خالد سيد مرزوق ، المجلة المصرية لعلوم المعلومات العدد 1، 1 أبريل 2024 ، والمستخلص من هذه المجلة هو التعرف على مفهوم الحوكمة وأهميتها في الجامعات وأسباب ظهورها ومبادئها ، ومتطلبات تطبيقها،وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتوصلت الي أن الحوكمة هي النظام والأسلوب الذي يبنى من خلاله اتجاهات ادارية حديثة ، من خلال مجموعة من القواعد والمعايير والممارسات التي يتم من خلالها ادارة المؤسسات والتحكم والرقابة الفعالة في أعمالها ، وتنظيم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في العمل ، كما تشمل تحديد المسؤول والمسؤولية في اطار من الشفافية والمساءلة .

- دراسة بحثية بعنوان آليات تطبيق الحوكمة في المؤسسات غير الربحية من إعداد الباحثين الأستاذة حنان شريط والأستاذة مريم مشري، وهدفت هذه الدراسة إلى محاولة إضهار مدى إمكانية تطبيق مفهوم الحوكمة بالمؤسسات الإستشفائية باعتبارها أحد أهم مؤسسات القطاع الغير ربحين، في ظل الإهتمام المتزايد من قبل الدولة ومنظمات الأعمال وحتى الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، حيث كان للباحثين دورا هاما في تقديم مفاهيم عامة ومبادئ للحوكمة وحوكمة المؤسسات بصفة عامة، كذلك التركيز على مفهوم الحوكمة بشكل خاص ومن ثم محاولة الربط بين مبادئ حوكمة المؤسسات ومدى إمكانية إسقاطها على المؤسسات الاستشفائية، لتخلص هذه الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات قد تساهم في بلورة مفهوم الحوكمة الاستشفائية وهي كالتالي

تعتبر حوكمة المؤسسات عن الإدارة الجيدة والرشيده على مستوى المؤسسة، وكذلك ذلك النظام الذي يسمح بإدارة ومراقبة المؤسسة من خلال تحقيق رضا جميع الأطراف المرتبطة بها بما يضمن تحقيق أهدافها المسطرة ورفع مستوى أدائها بكل شفافية ووضوح .

يؤدي تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة في المستشفيات إلى زيادة أدائها وكفاءتها وتوفير الشفافية في عملها، وتنطبق هذه المبادئ أساسا على الأطراف الفاعلة في هذه المؤسسات كما مجلس الإدارة والمديرية العامة ومختلف الشركاء الفاعلين في القطاع

إستخلاص أن مبادئ الحوكمة في المستشفيات أساس تتجلى في الفصل بين جميع الأطراف، وتوفير الشفافية بالنسبة للمعلومات الداخلة والصادرة من المستشفى، وكذا التكامل والإنسجام بين جميع الإداريين بمختلف أصنافهم بمى يخدم تحقيق مصلحة المستشفى ككل .

- - دراسة بعنوان جودة الخدمات الصحية كمدخل لتحسين الحوكمة في المستشفيات من إعداد الطالبة تلي فريدة، ويهدف موضوع هذه الدراسة الى محاولة دراسة دور جودة الخدمات الصحية بأبعادها الاعتمادية، الاستجابة الأمان، التعاطف، الملموسية، في تحسين حوكمة المستشفيات بأبعادها الشفافية، مجلس الإدارة وإدارة المعلومات، لجان التدقيق وإدارة المكافأة وقد تم ذلك بالتطبيق على مجتمع الدراسة المتمثل في المؤسسة الإستشفائية العمومية بشير بن ناصر بولاية بسكرة في الفترة الممتدة من 16 أفريل إلى غاية 30 أفريل 2014، ومن خلاله قامت الطالبة من إستخدام إستبانة موزعة على عينة مكونة من 100 شخص، و التحليل بإ ستخدام برنامج التحليل الإحصائي **spss**، بالإضافة لقيام الطالبة بالإعتماد على المقابلة والملاحظة كمصادر لجمع المعلومات .

توصلت الدراسة الى أن المستشفى العمومي لولاية بسكرة يطبق مبادئ الحوكمة والذي انعكس بالإيجاب على جودة الخدمة الصحية، كما أكدت النتائج أن كل من أبعاد جودة الخدمة الصحية الخمسة كانت لها علاقة قوية بالحوكمة حسب آراء أفراد عينة

الدراسة، وبالرغم من غياب بعض الإختصاصات في المؤسسة العمومية الإستشفائية بشير بن ناصر إلا أن الطاقم الطبي والشبه الطبي وإدارة المستشفى واعون بحجم المسؤولية الموكلة لهم ويسعون قدر الإمكان للتكفل بالحالات التي تصل لهم حسب قدرة الأطباء والمختصين لدى المؤسسة والمهارات التي يتمتعون بها وحسب فعالية ونوعية العلاج المقدم .

-عادة ما يتناول موضوع الحوكمة في المؤسسات المالية والمؤسسات الهادفة للربح، وكذا دراسة تأثير هذه الأخيرة على الجوانب المالية في المؤسسة غير أنه مؤخرا أصبحت الدراسات ستطرق للحكم في المؤسسات العمومية ومؤسسات العمومي الصحية بغية تحسين أداء هذه المؤسسات، لذا فمن خلال تطرق لبعض الدراسات السابقة حاولنا التركيز على الجوانب الأساسية لدراستنا ونذكر منها:

- ارتكاز الدراسة على الجانب النظري وتسليط الضوء على المحاسبة العمومية وجانب الحوكمة الصحية وكيفية الربط بينهما.

- كذلك إبراز الأثر الذي تضيفه المحاسبة العمومية على الحكم الصحية من خلال قياس أبعادها (الشفافية، المسائلة، المشاركة في اتخاذ القرار، الرقابة)، ومن شأنه تحسين مستوى أداء المؤسسات الصحية.

7 صعوبات الدراسة :

ان اهم الصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة ومحاولة الامام بمختلف جوانبها هي قلة المراجع وخاصة في جانب الحوكمة الصحية وهذا في الجانب النظري ، اما في الجانب التطبيقي فقد واجهتنا العديد من التحديات ابرزها رفض بعض الموظفين الاجابة عن الاستبيان ورفض المقابلة بحجة تعذر الوقت .

8 هيكل الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المقدمة، فقد قمنا بتقسيم بحثنا الى فصلين. فصل نظري وفصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة عامة وتعقبها خاتمة عامة وهم كالتالي :

الفصل الأول كان يتحدث عن الاطار النظري للمحاسبة العمومية والحكومة الصحية من خلال تقسيمه الى ثلاث مباحث، يبرز المبحث الاول تعرف على المحاسبة العمومية والتطرق الى مفهوما وأهدافها واعوانها والرقابة التي تفرض عليها، أما المبحث الثاني تطرقنا الى الحكومة عموما وأهدافها وأهميتها وكذلك تطرقنا للحكومة الصحية من مفهوم ومبادئ وأبعاد، وكان المبحث الثالث مخصص للربط بين المحاسبة العمومية والحكومة الصحية وكانت العلاقة بينهما مبدئيا فعالة

في حين خصص الفصل الثاني الدراسة التطبيقية للامام بجوانب ودور المحاسبة العمومية في دعم وتفعيل حكمه المؤسسات الصحية بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسكرة للاداره وكان المبحث الأول إطار نظري للتعريف بالمؤسسة محل الدراسة، بينما يحلل المبحث الثاني كان عن الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وتسلط الضوء العينة الدراسة وخصائصها وأداة الدراسة المستعملة بينما المبحث الثالث يبين نتائج الدراسة واستخلاص النتائج المتحصل عليها.

الفصل

الأول

تمهيد:

تم تطوير مفهوم المحاسبة العمومية لمواكبة التطورات في دور الدولة ووظائفها الاقتصادية، حيث أصبحت أداة حيوية لمراقبة وتقييم أداء الجهات الحكومية في إدارة الأموال العامة. ومصدرا أساسيا للبيانات اللازمة لأغراض التخطيط واتخاذ القرار. تجمع الجهود لتبني إطار مفاهيمي واضح لتسهيل الممارسات المحاسبية وتعزيز الشفافية والمتابعة المستمرة في الوضع المالي، وتلبية احتياجات المستخدمين للتقارير المالية الحكومية.

المبحث الأول: ماهية المحاسبة العمومية

نعرض في هذا المبحث على عموميات حول المحاسبة العمومية وذلك عن طريق بيان ماهية المحاسبة العمومية ومن هم أعوان المحاسبة العمومية وفيما تتمثل الرقابة على المحاسبة العمومية.

المطلب الأول: مفهوم المحاسبة العمومية

1 تعريف المحاسبة العمومية:

تعريف المحاسبة العمومية منها جانب القانوني حيث تكلمت المادة الأولى من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 حيث عرفها بأنها أحكام التنفيذية العامة وتحدث عن مجال تطبيقها والتي تطبق على الميزانيات و العمليات المالية الخاصة بالدولة والمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة والميزانيات الملحقه وجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛ وتحدث القانون عن التزامات أمرى بالصرف والمحاسبين العموميين وكذا مسؤولياتهم وتطبق هذه الأحكام كذلك على تنفيذ وتحقيق الإيرادات والنفقات العمومية وعمليات الخزينة وكذا نظام محاسبتها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990، صفحة 1132)

عرفتها هيئة الأمم المتحدة لأنها تختص بقياس تبويب وتقوم ومعالجه وتوصيل ومراقبه وتأكيد صحة المتحصلات والنفقات والأنشطة المرتبطة بالقطاع الحكومي.

ويمكن تعريف المحاسبة العمومية بأنها مجموعه من الإجراءات المحاسبية تتم وفقا للتشريعات المالية من حيث إثبات إيرادات ونفقات الدولة وتصنيفها وتلخيصها وإعداد تقارير المالية ورفعها إلى الجهات المختصة. (الخطيب و المهاني، 2010، صفحة 14)

أما التعريف التقليدي للمحاسبة العمومية فيرى بان المحاسبة الحكومية تتمثل في مجموعه من المبادئ العلمية والأسس والقواعد والأساليب الفنية التي تهدف إلى فرض ورقابه ماليه وقانونيه على موارد الحكومة المالية ونفقاتها وكذلك على السلطات الصرف المفوضة إلى الموظفين التنفيذيين وذلك عن طريق إمداد الجهات المعنية بالبيانات المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي أو النشاط العام. (الخطيب و المهاني، 2010، صفحة 15)

وقد ورد في دليل المحاسبة العمومية الصادر عن الأمم المتحدة بأنها تعتبر أداة للمديرين والحكوميين لأغراض الرقابة على الإيرادات والنفقات الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية؛ واغراض الاحتفاظ بالمستندات الخاصة بالعمليات المالية وبالموجودات المختلفة؛ وتصنيف البيانات لاستخدامها بأغراض الرقابة وتنفيذ البرامج الحكومية بكفاءة.

كما تعرف المحاسبة العمومية كذلك بأنها تعتبر عن القواعد التي تلتزم بها الجهاز الإدارية في تنفيذ الموازنة العامة للدولة وتأثيراتها وتسجيل وتبويب العمليات المالية التي تجريها وقواعد الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي وإظهار وتحليل النتائج التي تعبر عنها المراكز المالية والحسابات الختامية لهذه الجهات.

وفي تعريف آخر تعتبر المحاسبة العمومية بأنها مجموعه القواعد التي تنظم وتقني المدخلات والمخالفات الأموال العمومية وبالتالي يمكن تقديم بعش المفاهيم للمحاسبة العمومية.

المفهوم التقني؛ ويقصد به مجموعه المبادئ التقنية التي تستعمل من اجل قيد المحاسبي للعمليات المالية للدولة في السجلات المحاسبية للمحاسبة العمومية وطرق تنفيذها ومراقبتها.

المفهوم الاداري؛ وهو عبارة عن مجموعه القواعد التي تنظم تسيير وتقسيم الإدارة المالية للدولة وتوزيع المهام على مستوى شبكه المحاسب العمومي. (زهير، 2014/2013، صفحة 4)

انطلاقاً من التعاريف السابقة الذكر؛ يمكن الاستنتاج بان المحاسبة العمومية عبارة عن مجموعه من القواعد والقوانين التقنية التي تهتم بضبط اجراءات تنفيذ وتسجيل عملياته تحصيل الإيرادات وتسديد النفقات العمومية المرخصة في الميزانية عمل دوله اعداد تقارير والقوائم المالية الحكومية عن نشاط مختلف وحدات القطاع العام. (زمير، 2014/2013، صفحة 5)

2 وظائف المحاسبة العمومية:

تحدد الأهمية التي تشغلها المحاسبة العمومية بكونها تظهر جميع عمليات تشكل الإيرادات العامة وإنفاقها؛ وللتعرف على جوهر المحاسبة العمومية لابد من تحديد الوظائف التي تؤديها؛ ويمكن ان نذكر منها الوظائف الرئيسية التالية:.

- تسجيل تفاصيل المعاملات المالية التي تتم بالإدارات العمومية.
- الرقابة على الأموال العامة وكشف أي تلاعب أو تزوير أو خطأ فيها.
- حصر ما يستحق للدولة على الأفراد من ضرائب ورسوم أو أي إيرادات أخرى.
- معرفه المركز المالي للدولة.
- دراسة اقتصادية للنشاطات الدوائر العمومية ومحاولة ترشيد النفقات. (الخطيب و المهاني، 2010، صفحة 21)

3 مجال ونطاق التطبيق للمحاسبة العمومية:

يعتبر مجال تطبيق المحاسبة العمومية محدوداً قانونياً لكونها تختص بتسجيل العمليات المالية المرتبطة بتحصيل وصرف المال العام للمتداول عن طريق تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

وبصفه عامه يتم تطبيق نظام محاسب العمومية على الوحدات الإدارية العمومية غير الهادفة لتحقيق الربح؛ والتي تتداول المال العام من اجل تقديم خدمه عامه أو تحقيق منفعة عامه بغض النظر عن مفهوم الربح أو الخسارة؛ حيث تمول نشاطها من الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذ الميزانية العامة للدولة؛ وعلى هذا الأساس فإن المحاسبة العمومية تطبق في وحدات الخدمات العامة ووحدات الجهاز الإداري للدولة وهي وحدات تقدم خدماتها الجمهور من دون مقابل أو بمقابل رمزي ليس له علاقة بالتكلفة.

أما في الجزائر؛ لقد حصر المشرع مجال تطبيق المحاسبة العمومية وفقا لأحكام المادة الأولى من القانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 15 أوت 1990 والمتعلم في المحاسبة العمومية والتي تنص على أنها الأسس والقواعد محاسبه العمومية تطبق على تنفيذ الميزانيات الآتية:

- ميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالدولة.
- -الميزانيات والعمليات الخاصة بالمجلس الدستوري؛ المجلس الشعبي الوطني؛ مجلس الأمة ومجلس المحاسبة.
- -العمليات المالية للميزانية الملحقه.
- -العمليات المالية للجماعات الإقليمية ميزانيات (الولايات والبلديات).
- -المؤسسات العمومية للطابع الإداري.

وبناء على ذلك؛ يمكن استنتاج بان مجال اختصاص المحاسبة العمومية يمتد ليشمل مختلف وحدات القطاع العام التي تستفيد من ميزانيه العمومية لتمويل نشاطها بهدف تحقيق خدمه عامة. (زهير، 2014/2013، الصفحات 7-8)

4 أهداف المحاسبة الحكومية:

يمكن تحديد الأهداف التي ينبغي أن تحققها المحاسبة الحكومية فيما يلي:

إمكانية التعرف على الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية ومقارنة ذلك مع الإيرادات والنفقات المقدرة للوحدات الإدارية الحكومية، و ذلك بهدف التعرف على أسباب الفروق بين الفعليات و التقديرات، و من ثم إتخاذ الإجراءات المصححة التي تساعد على تفادي الفروق غير المرغوب فيها.

تحقيق الرقابة الفعالة على إيرادات و نفقات الدولة، و من ثم إظهار سلامة عمليات التحصيل و الإنفاق من حيث إتساقها مع ما تفرضه القوانين و اللوائح و الإجراءات للتأكد من جدية و قانونية الإنفاق على تنفيذ الأنشطة و البرامج و الخدمات و تمشيه مع القوانين و اللوائح المنظمة لذلك.

إحكام الرقابة على الأصول المملوكة للوحدات الإدارية الحكومية لحمايتها و الحفاظ عليها من الضياع أو الاختلاس أو سوء الاستخدام.

توفير البيانات و المعلومات اللازمة لرسم السياسات و التخطيط و اتخاذ القرارات، و الرقابة و المتابعة لأداء الوحدات الإدارية الحكومية لتقييم أدائها.

الإفصاح عن النتائج المالية و الاقتصادية للأنشطة و البرامج التي تنفذها الوحدات الحكومية من حيث الالتزام بنفقات هذه البرامج و الأنشطة و كذلك إظهار حجم ما حققته من أنشطة و عمليات.

و بالإضافة إلى ما سبق فإن من مهام النظام المحاسبي الحكومي تزويد أجهزة الإحصاء بالبيانات التي تساعد على عمل الإحصاءات المختلفة للقطاعات المتعددة للإقتصاد القومي و كذلك البيانات و المعلومات اللازمة للمستثمرين و جهات الإقراض الدولية مثل صندوق النقد الدولي. (واديان و الحدرب، 2010، الصفحات 13-14)

5 خصائص المحاسبة العمومية:

تتميز المحاسبة العمومية كتقنية كمية لتسيير المال العام للدولة بالخصائص التالية:

- كونها إطار محاسبي متميز موجهة لتنفيذ الميزانيات العمومية.
 - كونها تجمع بين قواعد العمومية و قواعد تقنية.
 - يتحدد مجالها في العمليات المالية و نطاقها الدولة و مصالحها.
 - تتأسس من عمليات على الميزانية وعمليات على الخزينة. (بلول و عبود، 2019، صفحة 180)
 - يحكم المحاسبة العمومية مجموعة التعليمات و نظم الصادرة من السلطة التشريعية.
 - لا تهدف المحاسبة العمومية الى استخراج نتيجة النشاط من الربح إلى الخسارة.
 - نشاط لا يهدف الى تحقيق ربح بل لتقديم خدمة للمجتمع بمقابل رمزي أو بدون مقابل مثل: الصحة.
- (للمحاسبة، حقبة أساسيات المحاسبة الحكومية، 2020، صفحة 14)

6 مبادئ المحاسبة العمومية:

هناك عدة مبادئ نذكر منها ما يلي:

-مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف و المحاسب العمومي المبدأ الإداري: يقوم هذا المبدأ على الفصل التام بين مهام و مسؤوليات كل من المحاسب و بالأمر بالصرف، فالمحاسب العمومي لا يخضع لسلطة الأمر بالصرف-الأمر بالصرف- كما يمكن الأمر بالصرف التكفل بالمهام الموكلة للمحاسب العمومي، و نصت قوانين المحاسبة العمومية على أن تتناهى وظيفة المحاسب مع وظيفة الأمر بالصرف حيث جاء حسب المادة 55 من القانون 90-21 و منه فإن العمليات المالية للهيئات العمومية تتم عن طريق مرحلتين:

المرحلة الأولى: و تعرف بالمرحلة الإدارية و هي من مهام الأمر بالفصل الذي يتولى تنفيذ الميزانية من خلال الالتزام بالنفقات و تصنيفها و الأمر بدفعها من جهة.

المرحلة الثانية: و تعرف بالمرحلة المحاسبية من مهام المحاسب العمومي الذي يلتزم بالتنفيذ الفعلي للميزانية من خلال دفع النفقات و تحصيل الإيرادات.

- المبدأ القانوني مبدأ التمييز بين الشرعية و الملائمة: يقوم هذا المبدأ على التمييز بين مفهومي الملائمة و القانونية، حيث يعتبر قانونيا في المحاسبة العمومية كل عملية التحصيل و الدفع التي تتم في إطار خطة الميزانية. و تنجز وفقا للقانون و التشريعات سارية المفعول و هذا اختصاص المحاسب العمومي، و يعتبر ملائما كل ما يترك للمبادرة الشخصية و تقدير الأمر بالصرف لكن دائما في إطار القوانين المعمول بها.

- مبدأ المحاسبي أو التقني، عدم تخصيص الإيرادات: و يقوم هذا المبدأ على خلط جميع النفقات و الإيرادات التي تم تحصيلها لحساب الدولة في مجموعة واحدة بحيث تمول كل النفقات العامة دون تمييز و بالتالي عدم تخصيص الإيرادات للنفقات أي عدم تخصيص أموال إيراد معين لدفع نفقة معينة و ذلك تحت رقابة السلطة التشريعية و إجازتها و لذلك و قد نصت المادة 08 من القانون 48-17 لا يمكن أي إيرادات لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز و توجد قاعدتين تهدف من وجود هذا المبدأ.

القاعدة 1: وحدة الخزينة في أي هيئة عمومية كل السيولة لهيئة عمومية مهما كان مصدرها تستخدم في تسديد مختلف النفقات مهما كانت طبيعتها و عليه فإن أي محاسب عمومي لا يستطيع أن يمتلك سوى حساب 53 واحد و حساب جاري واحد فقط.

القاعدة 2: إدارة كل الخزائن من طرف الدولة لأن السيولة النقدية للهيئات العمومية تودع لدى حساب في الخزينة العمومية و بالتالي هي تخضع لتسيير و رقابة الدولة.

- **مبدأ تخصيص النفقات:** إن كان عدم التخصيص هو الذي يحكم الإيرادات فإن النفقات يحكمها مبدأ التخصيص أي أن الاعتمادات المالية المفتوحة في الميزانية يجب أن تخصص بدقة و ذلك لإرساء الانضباط و تسهيل المراقبة من قبل الهيئات الرقابية المختلفة. (بوعكاز، 2023، صفحة 580)

المطلب الثاني: أعوان المحاسبة العمومية:

الفرع الاول: الأمر بالصرف وأصنافه

1 تعريف الأمر بالصرف :

حسب المادة 04 من القانون الجديد رقم 07 23 المؤرخ في 21 جويلية 2023 حيث عرف الأمر بالصرف انه كل شخص معين او منتخب او من كل مكلف يخول بتنفيذ العمليات الميزانية و المالية والممتلكات للأشخاص المعنوية المذكورة في المادة الاولى من هذا القانون.

يكلف الامر بالصرف فيما يلي:

- إثبات الحقوق والالتزامات.

- تصفيه الإيرادات وإصدار أوامر الإيرادات المتعلقة بها ؛ ضمان الالتزام والتصفية والأمر بالصرف او اصدار حوالات الدفع؛ في حدود الاعتمادات المفتوحة أو المفوضة باستثناء الاعتمادات التقييمية.
- إصدار أوامر الحركة التي تمس الممتلكات والمواد الخاصة بالدولة والهيئات العمومية الاخرى المذكورة في المادة الاولى من هذا القانون.
- الحفاظ على الممتلكات الموضوعة تحت تصرفه.
- كما يضمن الامر والسارق برجه الاعتمادات المالية وتوفيرها وتوزيعها. (الجزائرية، قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023، صفحة 4)

2 اصناف الآمرين بالصرف

حسب المادة 5 من القانون الجديد 7/23 حيث فصلت هذه أنواع وهم :

آمرين بالصرف رئيسيين: و محده المادة القانون 23 07 متى نقول الامر بصرف الرئيسي:

➤ بالنسبة لميزانية الدولة :

- الوزراء والاعضاء الاخرون في الحكومة الذين تسجل اعتمادات باسمهم
- مسؤولو الهيئات العمومية عند الاقتضاء المسؤولين المكلفين بالتسيير المالي

➤ بالنسبة للميزانية الجماعة المحلية:

- الولاية
- رؤساء المجالس الشعبية البلدية
- بالنسبة للميزانية المؤسسات العمومية:
- مسؤولو المؤسسات العمومية الإدارية والمؤسسات العمومية للصحة وعند الاقتضاء المسؤولون المعنيون وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما (الجزائرية، قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023، صفحة 5)

***الأمر بالصرف الثانوي:** كما عرفته المادة 7 من القانون 7/23: هم الأشخاص الذين يتلقون تفويض الاعتمادات المالية

من الأمر بالصرف الرئيسي فيما يخص:

-توزيع الاعتمادات المالية للبرنامج وفروعه.

-اعتمادات المالية للبرنامج محل تفويت تسيير. (الجزائرية، قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023، صفحة 5)

* **الامر بالصرف الإقليمي:** كما عرفته المادة 8 من قانون 23 07 الأمر بالصرف الإقليمي لميزانية الدولة هم مسير وبرامج الهيئات الإقليمية لحاله تكليفهم بتنفيذ البرنامج كلها وجزئه. (الجزائرية، قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023، صفحة 5)

3 الاستخلاف والتفويض بالامضاء واعتماد الأمرين بالصرف:

حسب المواد 13/12/11/10/9 على التوالي تبين كيفية استخدام والتفويض بالإمضاء واعتماد الأمرين بالصرف :

-في حالة الغياب أو المانع يتم استخلاف الامر بالصرف في مستخلف يقوم بمهام الامر بالصرف يشمل استخلاف جميع مهام الأمر بالصرف الذي تم استخلافه.

- يتم استخلاف الأمرين بالصرف في موجب مقرر تعيين يعد من قبل الأمر بالصرف ويبلغ للمحاسب العمومي المختص و الى المراقب الميزانيات المؤهل.

-في حالة شغور مؤقت لمنصب الأمر بالصرف يعين الامل بالصرف المكلف من طرف السلطة الوصية في انتظار استكمال اجراء تعيين مسؤول في هذا المنصب.

-يمكن للأمرين بالصرف في حدود صلاحياتهم وتحت مسؤوليتهم أن يفوضوا الإمضاء بموجب مقرر تفويض بالإمضاء للموظفين والأعوان العموميين المؤهلين في هذا الشأن والخاضع لسلطتهم المباشرة يتم اعداده وتبليغه للمحاسبة على العموم المختص والمراقب الميزانيات المؤهل.

- يجب ان يكون كل من الامرين بالصرف والامرّين بالصرف المكلفين ومفوضيهم ومستخلفيهم معتمدين لدى المحاسبين العموميين المختصين فيما يتعلق بالعمليات التي يقومون بتنفيذها. (الجزائرية، قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023، صفحة

5)

4 حالات التنافي:

حسب المادة 32 و 33 من قانون 07 23 حيث تحدث عن حالات التنافي لوظيفة الأمر بالصرف تكون حالة التنافي في وجود أحد أطراف صلة القرابة من الدرجة الاولى وهم الأزواج والآباء والابناء والاخوة للأمّرين بالصرف والمحاسبين العموميين (الجزائرية، قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023، صفحة 7)

* تسخيرة المحاسبين العموميين:

-تحدثت المواد 61 و 62 عن تسخيرة المحاسبين العموميين

-في حالة رفض المحاسبين العموميين القيام بالدفع يمكن الأمرين استعمال حق التسخير كتابيا وتحت مسؤوليته بأن يتجاوز هذا الرفع حسب الشروط المحددة في المادة 62.

-وتحدثت المادة 62 عن شروط التسخيرة؛ إذا امتثل المحاسب العمومي للتسخيرة تترأ ذمته من مسؤوليه الشخصية والمالية وتحويل الى الأمر بالصرف.

-يرسل المحاسب العمومي عرض حال الى الوزير المكلف بالمالية الى مجلس المحاسبة حسب الشروط والكميفيات المحددة عن طريقه تنظيم غير أنه يجب على كل محاسب عمومي ان يرفض الامتثال لتسخيره بالحالات التالية:

➤ عدم توفر الاعتمادات المالية.

➤ عدم توفر السيولة ماعدا بالنسبة لميزانية الدولة.

➤ انعدام إثبات أداء الخدمة.

- الطابع الغير الإبرائي للدفع.
- عدم وجود تأشيرة رقابة النفقات الملتمزم بها أو تأشيرة لجنة الصفقات المختصة عندما تكون مثل هذه التأشيرة منصوصا عليها في التنظيم المعمول به. (الجزائرية، قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023، صفحة 8)

الفرع الثاني : المحاسب العمومي واصنافه

1 تعريف المحاسب العمومي:

حسب المادة 15 من القانون 07 23 حيث عرف القانون الجديد المحاسب العمومي كل عون عمومي معين أو معتمد قانونيا للقيام بالعمليات المذكورة في المادة 24 من من قانون الجديد 07 23 المتمثل هذه العمليات في:

- تحصيل الايرادات او دفع نفقات.
- حراسة وحفظ الاموال والسندات والقيم والاغراض او المواد المكلف بها.
- تداول الأموال والسندات والقيم وحركة الحسابات الموجودة.
- مسك المحاسبة الميزانية على أساس مبدأ محاسبة صندوق.
- مسك المحاسبة العامة على أساس مبدأ الحقوق والالتزامات المثبتة.
- التقييد المحاسبي لتقييم غير الثابتة.
- إعداد القوائم المالية وحساب التسيير.
- حفظ الوثائق الثبوتية والمستندات المحاسبية العمليات المنفذة على مستوى المركز المحاسبي الذي يسيره. (الجزائرية، قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023، صفحة 5)

2 اصناف المحاسب العمومي:

فصلت المواد التالية من القانون الجديد 07 23 هذه المواد في المادة 17 18 19 20 21

- ❖ المحاسبون المختصون: هم المخول لهم التقييد النهائي لكتاباتهم للعمليات التي يؤمرون بها على مستوى صناديقهم
- ❖ المحاسبون المفوضون: هم الذين ينفذون العمليات لحساب المحاسبين المخلصين
- ❖ يحاسبون الرئيسيون: هم الذين يقدمون حساباتهم مباشرة لمجلس المحاسبة
- ❖ محاسبون ثانويون: وهم الذين تكون عملياتهم ومركزه من طرف محاسب الرئيسي كما يقدمون حساباتهم لمجلس المحاسبة
- ❖ محاسبو الأموال والقيم: هم المكلفون بتداول والحفاظ على الأموال والقيم والسندات التي يملكها الأشخاص المعنوية المذكورة في المادة الأولى من هذا القانون
- ❖ محاسبو التركيز المحاسبي: هم الذين يقومون بتركيز وتقييد العمليات المالية المنفذة من طرف محاسبين آخرين في كتاباتهم وحساباتهم
- ❖ المحاسب الفعلي: هو كل شخص يقوم بعملية المذكورة في المادة 24 المذكورة سابقا دون أن تكون له صفة المحاسب العمومي ومن دون أن يتحصل على ترخيص صريح من السلطة المؤهلة لهذا الغرض

-ويمكن تعيين المحاسب العمومي وكيل لدى الأمرين بالصرف للقيام بعمليات قبض بعض الإيرادات او دفع بعض النفقات ويعتبر إجراء استثنائي ولا يمكن إخضاعها لآجال العادية لتنفيذ الإيرادات والنفقات بسبب طبيعتها الاستعجالية و لتحديد كيفية تطبيق حسب التنظيم (الجزائرية، قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023، صفحة 6)

3 مسؤولية المحاسب العمومي :

- أ - تسليم المهام: حسب المادة 23 من القانون الجديد للمحاسبة العمومية بعد اداء اليمين امام جهة القضائية المختصة والذي يعتبر الوزير المالية (الجزائرية، قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023، صفحة 6)
- ب - إيداع الحسابات لدى مجلس المحاسبة: حسب المادة 104 من قانون 23 07 حيث تضمنت إيداع كلا من الأمن بالصرف والمحاسب العمومي ايداع حساباتهم لدى مجلس المحاسبة وفق الشروط والكيفيات وضمن الآجال المحددة بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما (الجزائرية، قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023، صفحة 12)

ج - المسؤولية المالية والشخصية للمحاسب العمومي: حيث أكدت المادة 112 القانون الجديد في 23 07 المحاسبون العموميون ومفوضهم والأعوان الموضوعين تحت سلطتهم والوكلاء الماليون مسؤولون شخصيا وماليا على العجز الحاصل في

الصندوق ويعاقب على هذه الأخطاء والمخالفات عبر إصدار قرارات تصفية باقي الحساب من طرف مجلس المحاسبه او قرارات تصفيه باقي الحساب صادر عن الوزير المكلف بالمالية ولا يوقف الطعن المقدم من قبل المدنين عملية تحصيل

د - **المسؤولية الشخصية:** تتمثل في الأخطاء والمخالفات التي تشكل خرقا بينا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم استعمال وتسير المال العام التي من شأنها أن تلحق ضررا بالخزينة العمومية أو بهيئة عمومية ويعاقب على هذه الأخطاء والمخالفات وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما (الجزائرية، قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023، الصفحات 12-13)

هـ - **الضمان الممنوح:** للمحاسب العمومي حسب المادة 113 من القانون 07 23 حيث تكلمت هذه المادة أنه يمكن للوزير المكلف بالمالية منح ابراء من المسؤولية او الاعفاء جزئيا او كليا من تصفيه باقي الحساب المنطوق به بحق المحاسبين العموميين ومفوضية والأعوان الموضوعين تحت سلطتهم وكذلك الوكلاء الماليين في حالة اثبات حسن النية أو حالات القوة القاهرة. (الجزائرية، قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023، صفحة 13)

المطلب الثالث : الرقابة على المحاسبة العمومية :

الفرع الأول : الرقابة القبلية للمراقب الميزانياتي:

1 المراقب الميزانياتي :

1-1 تعريف المراقب الميزانياتي:

بالرجوع للمرسوم التنفيذي رقم 11-381 المتعلق بمصالح المراقبة المالية:

هو كل موظف معين من قبل الوزير المكلف بالمالية وتابع الوزارة المالية، يدير مصلحة المراقبة المالية تحت سلطة المدير العام للميزانية، يمارس مهامها الرقابية لدى: الإدارة المركزية، الولاية، البلدية، إضافة الى الإدارات الملحقه بموجب القانون، أو بموجب قرار من الوزير المكلف بالميزانية ويمارس الرقابة السابقة على مشروعية النفقات العمومية الملتزم بها. (بلحسين، 2023، صفحة 9)

1-2-مهامة:

تحدثت ال 10 من المرسوم التنفيذي 11-381 عن مهام المراقب المالي وتمثل في الحرص على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقة بالنفقات العمومية.

ويكلف بهذه الصفة، على الخصوص بما يأتي:

- تنظيم مصلحة المراقبة المالية وإدارتها وتنشيطها.
- تنفيذ الأحكام القانونية والتنظيمية فيما يتعلق بمراقبة النفقات الملتزم بها.
- القيام بأية مهمة أخرى مترتبة عن عمليات الميزانية.
- تمثيل الوزير المكلف بالمالية لدى لجان الصفقات العمومية ولدى المجالس الإدارية ومجالس توجيه المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات الأخرى.
- إعداد تقارير سنوية عن النشاطات وعروض الأحوال الدورية الوافية التي توجه إلى الوزير المكلف بالمالية.
- تنفيذ كل مهام الفحص والرقابة المتعلقة بجوانب تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقة بالمالية العمومية، بناء على قرار من الوزير المكلف بالمالية.
- ممارسة السلطة السلمية على الموظفين الموضوعين تحت تصرفه وتأطيرهم.
- المشاركة في تعميم التشريع والتنظيم المرتبط بالنفقات العمومية.
- المشاركة في دراسة وتحليل النصوص التشريعية والتنظيمية المبادر بها من المديرية العامة للميزانية، والتي لها أثر على ميزانية الدولة و/ أو على ميزانية الجماعات المحلية والهيئات العمومية.
- إعداد تقييم سنوي ودوري حول نشاط المراقبة المالية .
- مساعدة أية مهمة رقابية أو تقييم لمصالحه في إطار البرنامج المسطر من المديرية العامة للميزانية.
- تقديم نصائح للآمرين بالصرف على المستوى المالي قصد ضمان نجاعة النفقات العمومية وفعاليتها.
- المساهمة في الأعمال التحضيرية للميزانية المعهودة إليه وضمان متابعتها وتقييمها وكذا اقتراح كل تدبير ضروري يسمح بتسيير ناجع وفعال للنفقات العمومية.

يحدد المراقب المالي مهام المراقب المالي المساعد الموضوع تحت سلطته، باستثناء بعض المهام وفق كفاءات تحدد

بموجب قرار من الوزير المكلف بالميزانية. (11-381، 2011، صفحة 21)

1-3- شروط التعيين :

تحدثت المادة 11 من المرسوم التنفيذي 11-381 عن شروط تعيين المراقب المالي اذ يعين بقرار من الوزير المكلف بالمالية من بين :

(1) - رؤساء المفتشين المحللين للميزانية.

-المتصرفين المستشارين الذين يشبتون خمس (5) سنوات من الخدمة الفعلية بإدارة الميزانية

(2) - المفتشين المحللين المركزيين للميزانية الذين يشبتون خمس سنوات من الخدمة الفعلية بإدارة الميزانية.

-المتصرفين الرئيسيين الذين يشبتون:

-خمس سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة بإدارة الميزانية.

- ثماني سنوات من الأقدمية بإدارة الميزانية

(3) - المفتشين محللين الرئيسيين للميزانية الذين يشبتون سبع سنوات من الخدمة الفعلية بإدارة الميزانية.

(4) - المفتشين المحللين للميزانية والمتصرفين الذين يشبتون 10 سنوات من الخدمة الفعلية بهذه الصفة بإدارة الميزانية.

زيادة على الشروط المذكورة أعلاه. يخصص التعيين في منصب مراقب مالي للموظفين الحائزين على الأقل

شهادة ليسانس في التعليم العالي أو شهادة جامعية معادلة لها. (381-11، 2011، صفحة 21)

1-4- مسؤولية المراقب الميزانياتي:

1- مسؤولية المراقبة الميزانياتي في حاله العاديه: ان المراقب المالي مطالب بالتمعن والتدقيق الدراسة اللازمة للملف رفقة أعوانه، ومن الناحية القانونية والمحاسبية، قبل الإقدام على منحه تأشيرة التي يكون مسؤولا عنها بمفرده إذا كان مصدرها شخصيا، باعتباره المسؤول الأول على المصلحة أثناء تأديته لمهامه.

أ- المسؤولية الشخصية للمراقب الميزانياتي : يكون المراقب الميزانياتي مسؤولا شخصيا عن سير مجموع المصالح الخاضعة لسلطته، وعلى التأشيرات التي يمنحها ومذكرات الرفض التي يبلغها

ب - المسؤولية الإدارية: أن المسؤولية الإدارية باعتبارها نوع من أنواع المسؤولية القانونية تنعقد وتقوم في نطاق القانون الإداري، تتعلق بمسؤولية الدولة والإدارة العامة عن أعمالها الضارة، ليكون المراقب الميزانياتي مسؤولا إداريا أمام الوزير المالية عن المصالح التابعة له إداريا، ومختلف المكاتب الموضوعة تحت تصرفه، وكل تصرف يصدر عن هذا الأخير يتسبب في الزام الدولة أو الجماعات الإقليمية أو الهيئات العمومية بدفع غرامة تمهيدية أو تعويضات مالية، يترتب عنه تغيير الميزانية بغرامة يقدرها مجلس المحاسبة عند تاريخ ارتكاب المخالفة، حيث لا يمكن أن يتعدى مبلغ الغرام المترتب إجمالي الذي يتقاضاه المراقب الميزانياتي المعني.

ج- المسؤولية التأديبية: ان المسؤولية التأديبية تتميز بخصوصية عن غيرها من المسؤوليات الأخرى. فالأصل في التأديب انه مرتبط بالوظيفة. بحيث اذا انحلت الرابطة الوظيفية لم يعد للتأديب مجال ما لم ينص القانون على غير ذلك. ذلك ان صفة الموظف هي العنصر الاساسي في المسؤولية التأديبية بخلاف المسؤولية الجنائية والمدنية فتحققان للموظف وغير الموظف متى توافرت شروط قيامها وباعتبار ان المراقب الميزانياتي موظف معين من قبل الوزير المكلف بالمالية تقوم على عاتقه المسؤولية التأديبية ويسرى عليه قانون الوظيفة العامة 06-03

د-المسؤولية المحاسبية: المراقب الميزانياتي مطالب بضبط حسابات الالتزام وتقديم التقارير الدورية لوزير المالية لكي يتمكن من متابعه تنفيذ الميزانية

هـ- المسؤولية الجنائية: تنشأ المسؤولية الجنائية للمراقبة الميزانياتي عندما يرتكب جريمة منصوص عليها في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مثل جريمة الرشوة، الاختلاس....

2-مسؤولية المراقب الميزانياتي في حالة تفعيل اجراء التفاضلي:

ان اجراء التفاضلي يعتبر تجاوزا للصلاحيات المراقب الميزانياتي ، مما يجعلها نتقصى ماذا ترتيب المسؤولية على عاتقه في حالة تفعيله.

اذ ان منح المراقب الميزانياتي للتأشيرة الأخذ بالحسبان بعد أن سلك الأمر بالصرف اجراء التفاضلي ، يطرح سؤال بخصوص تحمل المسؤولية وذلك عما اذا كانت تعود على الامر بالصرف او المراقب الميزانياتي المساعد او كلاهما.

ان اجراء تفاضلي كما سبق تطرق له كان بناء على مقرر معلل وبعد ان يبدي الامر بالصرف استعداد له لتحمل مسؤولية وبعد أن يصدر المراقب الميزانياتي مذكرة رفض نهائي بخصوص منحه تأشيرة. وعلى هذا الاساس فان المسؤولية المنصوص عنها بالمادة 31 من المرسوم المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها تسقط، وبالرجوع الى النص القانوني فقد اعفى المراقب الميزانياتي من المسؤولية وذلك بالتأكيد على أن المسؤولية القائمة تزول و هي المادة التي تعرضت لمسؤولية المراقب الميزانياتي على المصلحة وموظفيها وعلى التأشيرة التي يمنحها، وهو معنى بالتبعية أنه غير مسؤول في حالة التفاضلي الصادر عن الأمر بالصرف (بلحسين، 2023، الصفحات 30-33).

1-5- رقابة المراقب الميزانياتي:

ويعين مراقبة الميزانياتي من طرف الوزير المكلف المالية من أجل إجراءات الالتزام بالدفع للنفقات العمومية المرخصة في الميزانية العامة للدولة، حيث بالتحقق من مشروعية العمليات التي يقوم بها الأمر بالصرف قبل عقد النفقة بصفة نهائية ، إذ يمارس صلاحياته الرقابية عن طريق التأشير على بطاقة الالتزام التي يقوم بإعدادها الأمر بالصرف عند بداية إجراءات الأنفاق، والتي ينتج عنها عبء مستقبلي العائق الدولة، وبالتالي تهدف هذه الرقابة إلى ضمان حقوق الغير اتجاه الدولة عن طريق التأكد من مشروعية العمليات قبل عقد النفقة، إلى جانب التحقق من توفر التغطية المالية الكافية لتنفيذ العملية وفق أبواب الميزانية، إضافة تسمح هذه الرقابة لتفادي تراكم الديون على عاتق الدولة نتيجة سوء تسيير الأمرين بالصرف عن طريق تقييد صلاحياتهم المالية، وإخضاعها لرقابة قبلية يمارسها المراقب الميزانية، إلا أنه نجد أن المشرع اجازته تجاوز الرقابة المخولة للمراقب الميزانياتي وذلك عن طريق إجراء التفاضلي. (بلحسين، 2023، الصفحات 25-26)

الفرع الثاني : الرقابة الأنية للمحاسب العمومي :

صلاحيات المحاسب العمومي الرقابية على المحاسبة العمومية وحسب ماهو محدد في القوانين والتشريعات.

*فحسب المادة 26 من القانون 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي يكلف المحاسب العمومي يعين على المحاسب العمومي قبل التكفل بأوامر الإيرادات وعلى التي يصدرها الأمر بالصرف:

- التأكد من أن الأمر بالصرف مرخص له بموجب القانون والأنظمة المعمول بها، بإصدار الامر بالإيراد.

- المراقبة المادية، في حدود العناصر التي يمتلكها، لصحة أوامر الإيرادات وكذا أوامر إلغاء والتخفيضات ومدى مطابقتها للتنظيم. (الجزائرية، قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023، صفحة 6)

* وحسب المادة 27 من قانون 23-07 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي يكلف المحاسب العمومي يجب على المحاسب العمومي قبل قبوله لأي نفقة التأكد من:

- احترام مدونة الوثائق الثبوتية النفقة المحددة عن طريق التنظيم.
- التأكد من صحة صفة أمر بالصرف.
- توفر الاعتمادات المالية.
- توفر السيولة ما عدا بالنسبة لميزانية الدولة
- تبرير اداء الخدمة.
- دقة حساب مبلغ الدين.
- دقة التقييد الميزانياتي.
- وجود تأشيرات هيئات الرقابية المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بها
- الطابع الإبرائي للدفع.
- عدم تقادم النفقة أو وجودها محل معارضة. (الجزائرية، قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023، صفحة 6)

الفرع الثالث: الرقابة البعدية:

1 مجلس المحاسبة:

انشئ مجلس المحاسبة كهيئة عليا للرقابة المالية اللاحقة ضمن الدستور 1976 وظهر بعد صدور القانون 80 05 المؤرخ في 1 مارس 1980 وكان مجلس المحاسبة في ظل هذا القانون؛ يمارس عقابه مالي تمكن جميع الهيئات التي تستعمل في نشاطها اموال عمومية؛ ومهما كانت طبيعة النشاط الذي تمارسه؛ ويتمتع في صلاحيات قضائية وأخرى إدارية (امجوج، 2007-2006، صفحة 18)

1-2- صلاحية ممارسة وظيفة الرقابة:

يقصد صلاحية رقابة مجلس المحاسبة الكيفيات وطرق التي نص عليها المشرع والتي من خلالها يمارس الوظيفة الرقابية

اولا: حق الاطلاع وسلطه التحري :

هي حرية مجلس المحاسبة في الاطلاع على كل الوثائق التي من شأنها أن تسهل العمليات المالية والمحاسبية ؛ او اللازمة لتقييم تسيير المصالح والهيئات الخاضعة لرقابته مع سلطه الاستماع الى أي عون على مستواها

ثانيا :رقابة نوعية التسيير :

تمثل رقابة نوعية التسيير التي يمارسها مجلس المحاسبة على الهيئات والمؤسسات الخاضعة له ؛ بتقييم هذه الهيئات في استعمالها للموارد المالية والوسائل المادية و تسييرها بفعالية ونجاعة؛

ثالثا: رقابة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية :

يقصد بهذه الرقابة على الأخطاء والمخالفات المرتكبة من طرف الهيئات والمؤسسات التي تخضع لرقابة مجلس المحاسبة؛ والتي تعتبر خرقا صريحا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسري على استعمال الأموال العمومية أو الوسائل المادية و تلحق ضررا بالخزينة العمومية والمؤسسات والهيئات العامة

رابعا: مراجعة حسابات المحاسبين العموميين والأميرين بالصرف :

يختص مجلس المحاسبة وفق إجراء كتابي بمراجعة حسابات التسيير للمحاسبين العموميين والحساب الإداري الخاص بالأمير بالصرف كما يصدر احكاما بشأنها؛ حيث يتعين على كل محاسب عمومي والأمر بالصرف أن يودعوا حساب التسيير الإداري لدى كتاب الضبط مجلس المحاسبة مع كل الوثائق الثبوتية لهذا الحساب؛ كما ينجر على عدم القيام بإيداع هذا الحساب الجزاءات (مزيتي، 2020، الصفحات 8-9)

2 رقابة المفتشية العامة المالية :

تعتبر المفتشية العامة للمالية جهاز إداري للرقابة المالية؛ يخضع للسلطة المباشرة لوزير المكلف بالمالية؛ تم إنشائها لأول مرة بموجب المرسوم رقم 80 53 المؤرخ في 10 1980 و المرسومين التنفيذي رقم 32- 92 و 92- 33 المؤرخ في 20 جانفي 1992 اللذين يحددان تنظيمها وسيرها وصلاحياتها (امجوج، 2007-2006، صفحة 76)

2-1-مراقبة المفتشية العامة المالية لتسيير المالي :

تشمل تدخلات المفتشية العامة للمالية في مجال رقابة التسيير المالي العمليات الرقابة والتدقيق والتقييم والتي تقوم بها فحص أداء الرقابة الداخلية؛ وفعالية هياكل التدقيق الداخلي وشروط تطبيق التشريع المالي والتسيير المالي وتسيير الأملاك؛ ومراقبة

الصفقات والطلبات العمومية وكيفية الإبرام و التنفيذ؛ ومستوى الانجازات مقارنة بالاهداف والتدقيق في شروط تعبئة الموارد المالىة؛ وكيفية تسيير الاعتمادات الميزانية؛ ومدى تطابق النفقات المسددة مع الاهداف المتبعة

وتتم هذه الرقابة في الجانب العملي عن طريق التطبيق في تسيير صناديق وفحص القيم و الأموال و السندات والموجودات التي بحوزة الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين وحتى المراقبين الميزانيتين؛ ويحق لها طلب اي معلومه بطريقه شفهييه او كتابيه أي أنها تملك صلاحية واسعة لاثبات في التسيير المالى للهيئة المعنية في حالة اكتشاف خصائص القصور أو ضرر خلال المهمة تعلم المفتشية العامة للمالية فورا السلطة الوصية حتى تتخذ بصفه عاجله والتدابير الضرورية لحماية مصالح الهيئة المراقبة؛ وترسل المفتشية العامة للمالية تقرير بعد إثباتها من المعاينات إلى مسير الهيئة المعنية محل الرقابة وإلى الهيئة الوصية ايضا (قاوي، 2022-2023، صفحة 126)

2-2-2-صلاحيات المفتشية العامة المالية في مراقبة الحسابات:

لها صلاحيات واسعة في مراقبة حسابات أعوان المحاسبة العمومية من خلال الرقابة على احترام القوانين في مجال المحاسبة والحسابات؛ ومدى التزام دقة الحسابات وصدقها وانتظامها والقيام بأي بحث او اجراء تحقيق بهدف مراقبة التصرفات أو العمليات المسجلة في الحسابات؛ غير أنه لا يمكن للمفتشية مراجعة الحسابات التي تم تحقق فيها بصفة نهائية طبقا للقانون المعمول بها؛ وفي حالة رصد ثغرات أو تأخيرات هامة في محاسبة الهيئة المعنية يطلب أعوانها العامة للمالية من المسيرين القيام دون تأخير بمعالجة هذه النقائص المسجلة في المحاسبة وإعادة تنظيمها

في حالة عدم وجود هذه الحسابات أو كونها تعرف تأخرا او اختلالا يجعل فحصها العادي مستحيلا يجرر مسؤولو أعوان المفتشية محضر يتضمن النقائص والتقصير ويرسل إلى السلطة الوصية المختصة؛ أما في حالة التقصير عن مسك المستندات المحاسبية والمالية والإدارية بطريقه سلميه مطابقه للقوانين والتنظيمات ذات الصلة بحيث يصبح من المستحيل إنجاز مراقبة محاسبية فان الاجراءات التي يقوم بها الأعوان المفتشية هي نفسها في الحالة السابقة؛ كما يحق للأعوان المفتشية العامة للمالية أثناء تأدية مهامهم في مجال مراقبة الحسابات توجيه أسئلة شفهييه وكتايبية حول اي مساله تريبهم أو غير واضحة؛ ويعد كل رفض للاطلاع والتقدم محل اعذار يرسل الى السلطة الوصية للعون الممتنع (قاوي، 2022-2023، صفحة 127)

المبحث الثاني : ماهية الحوكمة

تمهيد

تعد الحوكمة من بين المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة على المستوى الدولي والإقليمي من طرف المؤسسات سواء كانت مؤسسات خاصة أو عمومية نتيجة استخدامها كوسيلة لتحقيق الجودة والتميز في الأداء، ذلك بعد ظهور العديد من الأزمات المالية والاقتصادية التي كان سببها سوء التسيير التي تعاني منها المؤسسات العمومية بشكل عام والمؤسسات فالمشاكل الصحية بشكل خاص، تعود أساسا الى اتباع النمط الذي التقليدي في تسييرها أثبت محدوديته في ظل التغيرات والتطورات الحاصلة، لذا أصبح من الضروري اتباع مناهج تسيير حديثة أثبتت فعاليتها على المستوى الدولي، بهدف القضاء على المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بتحسين مستوى الخدمة الصحية المقدمة ومن بين هذه النماذج نجد الحوكمة الصحية.

المطلب الأول : مفهوم الحوكمة

الفرع الأول : تعريف الحوكمة:

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائية للتنمية بأن الغرض الأول للحوكمة أن يكون ترقية التنمية المعيشية الإنسانية بحيث تقلص الفوارق في الدخل والمعيشة وفرص التعليم والصحة بين الجميع بدون حرمان الأجيال المقبلة من مستويات مشابهة من فرص تحسين المعيشة والأمن خاصة للفقراء.

ويعتبر هذا التعريف هو الأشمل والأعم للحكم، فقد عرف الحكم بأنه ممارسة السلطة الإدارية والاقتصادية والسياسية لإدارة كافة شؤون الدولة. وهو ما يشمل الأليات والعمليات والمسارات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفقون بين اختلافاتهم لتوزيع القوة وإدارة الموارد العامة والمشاكل بشكل فعال استجابة لحاجات المجتمع. ومن هنا تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوما أشمل للحوكمة وهو مفهوم التنمية الانسانية اذ يركز على الانسان بدلا من الدولة،

وبالتالي فهو يتضمن أبعاد رسمية وغير رسمية. وهكذا تحول البرنامج من التركيز على تحسين الإدارة وتحقيق اللامركزية، وتطوير الخدمات، الى المجالات الأكثر حساسية كحقوق الانسان والدعم التشريعي والإصلاح القضائي ومكافحة الفساد ومما ساعد البرنامج على احداث مثل هذه النقلة النوعية، تداعي الصراعات الأيديولوجية بعد الحرب الباردة، وتسارع وتيرة العولمة وتزايد القبول للأفكار الديمقراطية عبر أنحاء العالم. (سهام، آليات حوكمة قطاع الصحة في الجزائر ودورها في تحسين الخدمة الصحية_دراسة ميدانية_، 2021، صفحة 04)

الفرع الثاني: أسباب ظهور الحوكمة :

لقد زادت الحاجة لحوكمة المؤسسات نتيجة الأزمات المالية والفساد الإداري وبالتالي فأهم دوافع ظهور الحوكمة مايلي .

- توفير إطار عام لتحقيق التكامل والتناسق بين أهداف المؤسسة، ووسائل تحقيق تلك الأهداف .
- تقويم أداء الإدارة العليا بالمؤسسة وتعزيز المساءلة .
- توفير إطار يساعد في تحديد سبل زيادة وعي المسؤولين وأصحاب المصالح بأساليب ممارسة السلطة السليمة، وتحمل المسؤولية .
- ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين، بما يضمن حقهم المتكافئ في ممارسة الرقابة على أداء المؤسسة .
- تشجيع المؤسسة على الإستخدام الأمثل لمواردها بأكفأ السبل الممكنة .(الأغا، صفحة 17\18)

الفرع الثالث: أهمية الحوكمة :

يمكن معرفة أهمية الحوكمة المؤسسات من خلال معرفة الأطراف المستفيدة منها وهي

المساهمون والمسيريون والشركات وأصحاب المصالح الأخرى ، فالحوكمة تؤدي الى إشباع الحاجات المتعلقة بها، والمساهمون يستفيدون من خلال ضمان حقوقهم ومتابعة سير نشاط المؤسسة وأدائها .

وكذلك تفيد الحوكمة الشركات في تدعيم عنصر الشفافية والدقة في قوائمها المالية مما يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين وجذب قاعدة عريضة منهم .

أما بالنسبة للمسيرون فتساعدهم الحوكمة على الرقابة الفعالة لحماية ممتلكات المؤسسة، بينما تتيح الحوكمة لأصحاب المصالح الأخرى مثل المستهلكين والموردين والموظفين في الشركة الحصول على تعويضات في حالة إنتهاك حقوقهم . (حنان، 2018، صفحة 4)

الفرع الرابع : أهداف الحوكمة :

تهدف قواعد الحوكمة الى ضبط وتوجيه الممارسات الادارية والمالية والفنية وإحترام الضوابط والسياسات المرسومة، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد على أداء العمل، وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صوره سواء كان إداريا أو ماليا أو محاسبيا، وتدعيم إستقرار المجتمع ولتحسين ذلك من خلال ما يلي:

- التأكيد على الإلتزام بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام الحوكمة والمجتمع مع تكوين لجان للمراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة وتكون له مهام وإختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة .
- تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الإدارة وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية، وبالشكل الذي يمكن من الحد من الفساد الإداري والمالي .
- تحسين كفاءة إستخدام موارد المؤسسة وتعظيم قيمتها، بحيث يجعلها قادرة على إيجاد فرص جديدة مع الحرص على تدعيم إستقرار المجتمع، الذي ينعكس على تحقيق الكفاءة والتنمية .
- ضمان التعامل بطريقة عادلة مع جميع المواطنين .
- زيادة الثقة في الإقتصاد القومي، وأداء الحكومة .
- الأشراف على المسؤولية الإجتماعية لمؤسسات الدولة عن طريق إجراءات مناسبة لنشاطاتها من خلال خدمة البيئة والمجتمع .
- كبح مخالفات الإدارة المحتملة، وضمان التناغم الفعال بين مصالح الإدارة ومصالح المواطنين .

- تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل، وهذا يؤدي الى خلق حوافز للتطوير وتبني التكنولوجيا الحديثة ودرجة الوعي عند المستثمرين حتى تتمكن المؤسسة من الصمود أمام المنافسة القوية . (يحياوي و ساسفة، 2021\2022، صفحة 11)

المطلب الثاني : الحوكمة الصحية:

الفرع الاول : مفهوم الحوكمة الصحية

تعتبر الحوكمة الصحية من بين القضايا ذات الأهمية الخاصة نظرا لكونها لا ترتبط فقط بالأبعاد المالية أو الاقتصادية للمؤسسة الصحية، بل بأبعاد اجتماعية وإنسانية وأخلاقية في كيفية توفير الخدمات والرعاية الصحية لمختلف أفراد المجتمع، فالحوكمة الصحية من المفاهيم التي استقت مبادئها وأسسها من فرع حوكمة المؤسسات الخدمية العمومية، والتي بنيت في الأصل من حوكمة المؤسسات.

وبما أنه لا يجب أن ينظر إليها أو ربطها بالجانب المالي للمؤسسة فقط بل يجب أخذ مختلف جوانب النشاط الأخرى الأساسية للمؤسسة الصحية وعلى رأسها الجانب الاكلينيكي (الطبي) أو الرعاية الصحية بعين الاعتبار، فقد اعتبر الباحثين أن الحوكمة الصحية هي مزج ما بين حوكمة المؤسسات والحوكمة الاكلينيكية، كون أن أساس وجود المؤسسة الصحية هو تقديم خدمات صحية للمجتمع.

وأشار ريتشارد وأنطونيو الي أن الحوكمة الصحية هي عبارة عن مجموعة من العمليات والأدوات والإجراءات المرتبطة باتخاذ القرار في قيادة وتوجيه مجمل نشاط المؤسسة الصحية

وتؤثر على معظم الجوانب الرئيسية للسلوك التنظيمي، وتعترف بالعلاقات المعقدة بين أصحاب المصلحة، ويتراوح نطاقها بين القيم المعيارية للوصول الى تحقيق الجودة، الاستجابة لمتطلبات المريض، وأبعاد سلامة المريض. (سهام، آليات حوكمة قطاع الصحة في الجزائر ودورها في تحسين الخدمة الصحية - دراسة ميدانية-، 2021، صفحة 19)

الفرع الثاني: الأطراف ذات العلاقة في الحوكمة الصحية:

نتيجة لخصوصية المؤسسات الصحية كونها مؤسسات عمومية تعمل على تقديم خدمات صحية للمجتمعات التي تنشط فيها فان هذا يفرض عليها تبني حوكمة صحية تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة الصحية.

ومن أهم الأطراف ذات العلاقة في الحوكمة الصحية والتي تعتبر أساسية بالنظر الى تركيبة المؤسسة الصحية ويتمثلون في المرضى، الطاقم الطبي (الطبي والشبه الطبي)، الطاقم الإداري والمساهمين (الوزارة الوصية، الجماعات المحلية، مؤسسات التأمين). ولكل طرف من هذه الأطراف هدفه الخاص به والذي يختلف تماما عن هدف الطرف الآخر مما يخلق نوعا من الصراع والتضارب في المصالح.

فالمرضى أو المنتفعين من خدمات المؤسسة الصحية هدفهم الحصول على خدمات صحية عالية الجودة في ظروف ملائمة على مستوى عال من الأمان وبتكلفة مناسبة ترقى الى مستوى تطلعاتهم.

اما الطاقم الطبي بشقيه الطبي والشبه الطبي فهو يسعى بالأساس ويطمح الى بيئة عمل محفزة ومشجعة على العطاء والتميز، تتوفر على كل الأساسيات الضرورية لإنتاج الخدمة الصحية والمحافظة على الكفاءات البشرية.

في حين أن المساهمين وبالأخص الوزارة الوصية هدفها هو تحقيق التوازن المالي. وبينما الطاقم الإداري فهو يضمن السير الحسن للمؤسسة الصحية وعلى رأسهم المسيرين الذين يعتبرون هم المسؤولون عن أداء المؤسسة، فحسب مفهوم الحوكمة الصحية فان ضعف أداء المؤسسة الصحية يرد الى تضارب المصالح بين الأطراف ذات العلاقة والى ضعف كفاءة ودور المسير في تحكيم هذا الصراع وخلق مساحة توافق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة (سهام، آليات حوكمة قطاع الصحة في الجزائر ودورها في تحسين الخدمة الصحية - دراسة ميدانية-، 2021، صفحة 24)

الفرع الثالث: مبادئ الحوكمة الصحية:

تجدر الإشارة الى انه لا يوجد اتفاق تام بين الباحثين المهتمين بدراسة الحوكمة وحتى بين المنظمات التي لها علاقة بها، حول المبادئ الثابتة التي تتكون منها الحوكمة وهذا راجع للخصائص المختلفة بين الدول والمؤسسات في حد ذاتها. الا أن الاهتمام المتزايد

بالحوكمة من طرف العديد من الدول أدى الى ظهور العديد من المنظمات والهيئات الدولية التي قامت بإصدار مجموعة من المبادئ والمعايير التي تتناسب مع مختلف أنواع المؤسسات وتعتبر بمثابة مرجع للدول الراغبة في الالتزام والتطبيق الجيد للحوكمة ومن هذا المنطلق نذكر مجموعة من المبادئ منها: **مبادئ كادبوري** والتي أصدرتها لجنة كادبوري بالمملكة المتحدة سنة 1992 والذي اعتبر بمثابة نقطة البداية للعديد من النماذج والمبادئ التي جاءت بعدها ويرتكز على ثلاث مبادئ: الشفافية، النزاهة، المساءلة.

-الشفافية: توفر المعلومات وحرية تدفقها والحد من الإجراءات السرية غير المعلنة، مع مراعاة أن تكون شفافية المؤسسة في الحدود التي يسمح بها وضعها التنافسي، كما تعتبر الشفافية بمثابة العنصر الأساسي للثقة التي يجب أن تكون موجودة بين المؤسسة وأصحاب المصالح.

-النزاهة: وهي تعني أن يكون الأداء مباشر وتامًا. المطلوب أن تكون التقارير المالية صادقة وتقدم صورة متوازنة عن حالة المؤسسة، تعتمد سلامة التقارير على سلامة من يعدها ويقدمها.

-المساءلة: تعتبر مجالس الإدارة مسؤولة أمام مساهميها وعلى كل منهما أن يلعب دوره في جعل هذه المساءلة فعالة. يتعين على مجالس الإدارة القيام بذلك من خلال جودة المعلومات التي يقدمونها للمساهمين، من خلال استعدادهم لممارسة مسؤولياتهم كمالكين. حيث ينبغي أن يقدم مجلس الإدارة تقييما عادلا ومتوازنا عن وضع الشركة وآفاقها وتطلعاتها ويضاف لذلك بأن مجلس الإدارة هو المسؤول عن تحديد طبيعة ومدى المخاطر الرئيسية التي تواجهها الشركة لذلك عليه أن يعمل جاهدا للحفاظ على الإدارة السليمة للمخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وبالتالي تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ولقد أصدرت المملكة المتحدة عدة تقارير بعد تقرير كادبوري، ساهمت في تعزيز مبادئ الحوكمة لتتخلص وفي الأخير الى مدونة حوكمة المؤسسات للمملكة المتحدة وفيها بالإضافة الى المبادئ السابقة المبادئ التالية:

-القيادة: حيث يتأسس المؤسسة مجلس إدارة فعال يكون هو المسؤول عن النجاح طويل الأجل للمؤسسة، وأن يكون هناك تقسيما واضحا للمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ويقوم المديرين بوضع اقتراحات بشأن استراتيجيات المؤسسة.

-الفعالية: حيث ينبغي توازن المهارات والخبرات في مجلس الإدارة ولجانته المختلفة، ويجب أن يكون هناك اجراء رسمي وصارم وشفاف لتعيين مدراء جدد لمجلس الإدارة، وتخصيص الوقت الكافي للمؤسسة للوفاء بمسؤولياتها على نحو فعال، واجراء تقييم سنوي رسمي ودقيق لأدائه وأداء المؤسسة ككل. كما ينبغي مكافأة المسيرين وتحفيزهم لتعزيز النجاح على المدى الطويل للمؤسسة.

-العلاقات مع المساهمين: أن يكون هناك حوار مع المساهمين على أساس التفاهم المتبادل حيث أن أهداف مجلس الإدارة ككل هي مسؤولية ضمان أن الحوار يكون مرضي مع جميع المساهمين، وتعزيز التواصل مع المستثمرين وتشجيع مشاركتهم.

(سهام، آليات حوكمة قطاع الصحة في الجزائر و دورها في تحسين الخدمة الصحية - دراسة ميدانية-، صفحة 25)

الفرع الرابع : أبعاد الحكومة الصحية

هناك العديد من الابعاد لحكومة المستشفيات ونذكر منها :

الشفافية:

ينصرف مبدأ الشفافية الى خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف و القرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة للعاملين بالمستشفيات , وجعل القرارات المتصلة بالسياسات المتعلقة المستشفى معلومة ومتاحة , من خلال النشر في الوقت المناسب والانفتاح لكل الأطراف ذوي العلاقة .

الرقابة الذاتية والمساءلة الإدارية :

تتعلق الرقابة الذاتية بالقواعد الوجدانية والسلوك الإيجابي للفرد تجاه عمله من حيث إنجاز المهام بكفاءة وفعالية , وتحمل ضغوط العمل وتجنب الوقوع في الأخطاء , والإسهام في حل مشاكل العمل , بحيث إن هذا السلوك يحكمه قدرة الفرد على التحكم والسيطرة على النواحي السلبية في إدراكه وسلوكه ومواقفه

وتنصرف الرقابة الذاتية إلى توجه الفرد نحو تجنب الممارسات التي لها تكاليف طويلة المدى تفوق المزايا المتحصل عليها من عوائدها النقدية . وعادة ما يتصف الأشخاص ذوي الرقابة الذاتية المنخفضة بروح المخاطرة ونقص ثقافة الاهتمام والتعاطف , وتفصيل المهام البسيطة والسهلة .

وتعني المساءلة الإدارية : مدى تحمل الفرد مسؤولية ما يسند إليه من أعمال ومهام تتطلبها تلك المسؤولية , وذلك طبقا لما تتطلبه مهنة الفرد بالمستشفى .

أخلاقيات المهنة الطبية:

يعتبر الطب مهنة تتعلق بحفظ الصحة ومقاومة الأمراض وإعادة الصحة للمريض بإذن الله. ولما لهذه المهنة من دور حساس في المجتمع فإن الحديث عن الآداب و الأخلاقيات المرتبطة بها بدأ منذ الاف السنين , وعلم الاجتماع , والقانون , حيث ربطت هذه العلوم مهنة الطب بعدة أبعاد مثل: النزاهة والأمانة , التواضع واحترام الاخرين , والصبر , والمعاملة الحسنة للمريض وحفظ أسرارهم , والعطف , والعدل , وإدراك مسؤولية المهنة والمعرفة والكفاءة الضرورية لممارسة المهنة , ونشر الوعي الصحي في المجتمع , وتجنب النقد السلبي لزملاء المهنة .

إن أهم ثلاث أبعاد لأخلاقيات مهنة الطب هي : الشعور بالمريض ' و المهارات العالية . والاستقلالية في أداء المهنة . وتعني أخلاقيات المهنة الطبية : مدى التزام الطاقم الطبي بمسؤوليته في أداء الخدمة الصحية بتوفر صفات أخلاقية عالية في تعامله مع المريض.

الاستقلالية :

وتعني عدم وجود تأثيرات وضغوطات غير لازمة , وأن يكون الموظف محايدا وبعيدا عن أي تأثيرات جانبية , ويتمتع باستقلال فكري في جميع ما يتعلق بأعماله. (السعد، 2021، صفحة 146/145)

الفرع الخامس: اهداف الحوكمة الصحية

تسعى الحوكمة الصحية الى خلق طرق للعمل تتطابق مع القواعد والمعايير الداخلية في المؤسسة ، وبما يبي ثقة المريض في أنه سيلقى دوما رعاية صحية آمنة وملائمة. ويتمثل الهدف الرئيسي للحوكمة الصحية في التحسين المستمر لجودة الرعاية المقدمة في المستشفى .وهو ما يتحقق من خلال السعي للوفاء بالأهداف التالية :

- ضمان استمرار عمليات تحسين الجودة ، من خلال اكتشاف مشكلات الأداء السيئ والتعامل معها في مرحلة مبكرة .
- تحديد أولويات التعليم والتطوير المطلوبة للعاملين بما يضمن وجود قوة عمل لديها مهارات مناسبة تتماشى مع الخطة المحددة
- ادخال النظم اللازمة لدعم الممارسة المهنية على الأدلة ، واصدار التوجيهات المستخلصة من الطب المبني على الدليل لضمان أن تكون ترتيبات الحوكمة والمساءلة والقيادة مطبقة على جميع العاملين في كل الأقسام ، وذلك من أجل تعزيز ثقافة تعليم نزيهة ومنفتحة .
- توفير بيانات عالية الجودة تساعد في متابعة الرعاية الصحية
- تشجيع ثقافة عدم اللوم ، والتي تتميز بالانفتاح والإنصاف و تسمح بالاكشاف والتحقق من الحوادث الغير مرغوبة والأخطاء التي يتم الكشف عنها ، تعلم الدروس المستفادة وتعميمها مع ضمان التعلم من الشكاوى والمعلومات والدعاوى القضائية ومطالبات التحليل المنهجي لها ونشره داخل المؤسسة
- ضمان النشر المنتظم للممارسات والأفكار والابتكارات الجيدة التي تخدم المؤسسة . (فريدة، 2014\2013، صفحة 21)

المبحث الثالث : واقع المحاسبة العمومية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات الصحية :

المطلب الأول : دور الرقابة على الميزانيات في المؤسسات العمومية في مجال الصحة:

- التصدي للفساد وذلك من خلال تطبيق الأنظمة والاجراءات والسياسات المالية والرقابية في تمرير العمليات المالية المرتبطة بالإيرادات والمصروفات وتنفيذ الميزانية وذلك لحماية وحفظ المال العام والموارد الحكومية من خلال اتباع أنظمة الدليل المالي الموحد الذي يستخدم كمرجع من قبل جميع الجهات الحكومية.
- ضمان الاستخدام الفعال للموارد المالية ومراقبة التكاليف والنفقات وذلك من خلال إعداد خطة ميزانية والرقابة على الصرف ضمن حدود الميزانية المحدد عن طريق تخفيض النفقات ورفع الإيرادات.
- تعزيز الشفافية وذلك من خلال إعداد تقارير دورية مالية ومراجعة الحسابات والعمل على تسجيل وتسوية المعاملات المالية المستحقة في سنتها المالية عمل القيود المحاسبية اللازمة وإعداد الحسابات الختامية مساعد على تعزيز الشفافية.
- قياس الأداء وذلك من خلال الشفافية في إدارة الميزانيات وذلك بإصدار تقارير دورية لمتابعة تنفيذ المؤشرات وقياس الأداء الدورية وإصدار نتائج تحقيق المؤشرات ضمن تقريرها السنوي وتزويد الوزارة المالية تقرير أداء تنفيذ الميزانية للسنة المالية المنتهية مما يزيد من مسأله تحفيزهم على تحقيق الأداء المالي المثالي. (الصحة، 2022، الصفحات 17-18)

المطلب الثاني: دور المحاسبة العمومية في دعم وتحسين الحوكمة الصحية .

المحاسبة العمومية تلعب دورا حاسما في تحسين جودة الحوكمة من خلال عدة طرق:

تعزيز الشفافية والإفصاح: بعد تنفيذ الحوكمة الصحية بشكل صحيح، يصبح تحقيق جودة التقارير المحاسبية والمعلومات الناتجة عنها أمرا فعالا، تعتبر الحوكمة معيارا أساسيا يبرز دقة وموضوعية التقارير المحاسبية، ويشمل الالتزام بالقوانين والتشريعات، يرتبط تطبيق قواعد الحوكمة بالمعلومات المحاسبية في التقارير المالية ويؤثر على مستوى الإفصاح المحاسبي مما يجعل الإفصاح والشفافية جوانب مرتبطة بالحكومة. الطلب على مزيد من الإفصاح والشفافية يؤكد على الرغبة في جعل التقارير المالية صادقه ومعبره عن الوضع الحقيقي للأحداث المالية، وهذا يضمن جودتها.

ومن بين الآليات التي تساعد المحاسبة الصحية على تبني الشفافية والافصاح نجد:

- الكتب والنشرات الدورية الصادرة عن الجهاز الإداري.
- امتلاك مدونه أخلاقية
- امتلاك مواقع الكترونية خاصة بالمؤسسة
- إتاحة التقارير لجانب تدقيق
- إتاحة مؤشرات الأداء الخاصة بنشاط المؤسسة الصحية

ومن بين الأدوات الرئيسية للإفصاح نذكر:

التقارير السنوية، المواقع الإلكترونية، الملصقات، اتصال المباشر بالهاتف أو البريد الإلكتروني، المنشورات والكتابات وغيرها (سهام، آليات حوكمة قطاع الصحة في الجزائر و دورها في تحسين الخدمة الصحية - دراسة ميدانية-، الصفحات 39-40)

تعزير المساءلة والأداء المالي : تنتج معظم المؤسسات العمومية نحو فرض متطلبات الحوكمة عليها ، حيث تعتبر الحوكمة أكثر من مجرد مبدأ أخلاقي جيد يجب الالتزام به . بل انها تضمن دقه وفعالية أداء المؤسسات المالية، وبالتالي تعزز من تحقيق الأهداف والربحية للاقتصاد بشكل عام، وتحقيق النجاح للمؤسسات الصحية بشكل خاص

إدارة المخاطر والحوكمة: يمكن توضيح أهمية إطار إدارة المخاطر في سيطرة على الأنشطة المؤسسة وضمان للتحكم الفعال في العمليات، فهو يشكل جزءا أساسيا من الهيكل الإداري للمؤسسة، حيث يعتبر من أهم الأدوات التي تمكن القيادة من تحديد وتقييم ومعالجة المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف. علاوة على ذلك يساهم في بناء نظام رقابة داخلية فعال يدعم عملية اتخاذ القرارات و يحد من فرص الاحتيال والفساد، كما يوفر الأدوات اللازمة للكشف عن اي أنشطة مشبوهة او تزوير في المؤسسة وتقديم المشورة والإرشاد والدعم تعزير نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة (بكييري، موسى ، و بهاز، 2022، الصفحات 195-196)

المطلب الثالث : علاقة المعلومات المحاسبية بحوكمة المؤسسات الصحية.

تعد المعلومات المحاسبية من أهم الركائز التي تقوم عليها حوكمة المؤسسات الصحية نظرا لاعتمادها لرقابة على مختلف الجوانب المالية الأداء المؤسسات الصحية وزيادة الثقة فيها ، وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل من الأطراف المختلفة التي تتعامل معها المؤسسة ،فالاهتمام بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية له أهمية ودور فعال ، فمن خلال الفهم السريع والدقيق لكافة الحيشيات المالية للمؤسسة الصحية يمكن للموظفين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة ، مما يؤدي الى زيادة الثقة بين الموظفين و مجلس الادارة ، وعلى العكس من ذلك فان ضعف المعلومات المحاسبية يؤدي الى غياب النزاهة وممارسة السلوك الغير أخلاقي والفساد الاداري مما يزيد من تكلفة ويقلل الفرص ويقلل من جودة تقديم الخدمات المطلوبة .

ولقد عرفت حوكمة المؤسسات الصحية على أنها النظام الذي يقاد ويراقب به المؤسسة ، والمعلوم أن الذي يقود المؤسسة هم المسيرين والذين بدورهم يتحكمون في المعلومة المحاسبية والمالية ، وهذا ما يؤدي بهم الى تحويل بعض من ثروة هذه المؤسسات التي يشرفون عليها الى حسابهم الخاص لتحقيق هدفهم وفق طرق قانونية أو غير قانونية تلي لهم مطالبهم ، والفرد من المفروض أن يكون عاقلا ، يفكر ويخطط قبل ان يقرر من اجل بلوغ هدف أو البحث عن فكرة للوصول لهذا الهدف وتعظيم منفعة عامة ، ولن يجد المسيرين أحسن من المعلومات المحاسبية والمالية للتأثير عليها وتحقيق هذه المنفعة . (حساني، 2018-2019، صفحة 38)

ملخص الفصل:

لقد تضمننا الفصل الأول مدخلا نظريا فيم محاولة الإحاطة بموضوع المحاسبة العمومية والحوكمة الصحية، ومن خلال التطرق لمختلف الجوانب الأساسية التي تتعلق بهذا الموضوع من تعاريف وأهداف وأهمية ومبادئ ووظائف تم استخلاص أن المحاسبة العمومية العمومية تلعب دورا حيويا في دعم وتفعيل حوكمة المؤسسات الصحية من خلال مساهمتها في توثيق وتسجيل جميع العمليات المالية مما يسهل عملية الرقابة والتدقيق وتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية، بالإضافة الى تحديد المسؤوليات المالية والإدارية وضمان الاستخدام الأمثل للموارد بطريقة فعالة مما يقلل من فرص الفساد وسوء الإدارة، وكذلك تساعد في تقديم تقارير مالية دقيقة وموثوقة تمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مبنية على بيانات صحيحة مع امثالها للقوانين واللوائح المعمول بها مما يعزز استقرار النظام الصحي، ومن خلال ما سبق ذكره استخلصنا أن المحاسبة العمومية هي أداة أساسية في دعم وتفعيل حوكمة المؤسسات الصحية مما ينعكس ايجابا على جودة الخدمات الصحية المقدمة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة

الفصل

الثاني

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة.

سنعرج في ضوء هذه الدراسة بالوقوف والقيام بنظرة عن كثر حول المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسكرة من خلال التعريف بها وهيكلها التنظيمي وما يجويه من منشآت صحية ثم طريقة سير المؤسسة.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة.

المؤسسة العمومية للصحة الجوارية هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية، و استقلال مالي تحت وصاية الوالي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 140/07 المؤرخ في: 02 جمادى الأولى 1428 هـ الموافق ل: 19 مايو 2007 المتضمن إنشائها و كيفية سير تنظيمها، يقع مقرها الإداري بقسم الأمراض العقلية سابقا لمستشفى بشير بن ناصر بالعالية، و هي تتكون من مجموعة من العيادات المتعددة الخدمات ، و قاعات العلاج، إذ يقتصر دورها و نشاطها الصحي على:

- الوقاية و العلاج القاعدي
- تشخيص المرض
- العلاج الجوارى
- الفحوصات العامة و المتخصصة
- التدابير التناسلية و التخطيط العائلي
- تنفيذ البرامج الصحية لمصلحة السكان
- كما تساهم في حماية البيئة
- تحسين معارف المستخدمين و رفع مستواهم.

المطلب الثاني: هيكلها التنظيمي:

استنادا إلى القرار الوزاري المشترك بين وزارتي المالية ووزارة الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات الذي يتضمن التنظيم الداخلي للمؤسسة فإن هيكلها التنظيمي يتكون وفقا للتنظيم العام من :

✳ مكتب المدير: يعين المدير بقرار وزاري و تسند له مهمة تسيير المؤسسة ماليا و إداريا، كما له سلطة الرقابة على مستخدميه في الإطار القانوني الذي يخول له هذه الصلاحيات، كما تنهى مهامه بقرار وزاري وفقا للأشكال القانونية التي تم تعينه بها.

✳ مكتب الأمانة العامة: يقوم هذا المكتب بالأشغال المنوطة و المباشرة بمكتب المدير من استلام الرسائل و الرد عليها ، و يقوم بحفظ جميع الوثائق الصادرة و الواردة من و إلى الإدارة، كما يلعب دور الوسيط بين مكتب المدير و باقي المديرية الفرعية التابعة للمؤسسة داخليا و خارجيا وهو بمثابة الجبهة ذات الصلة الدائمة أو المؤقتة للمؤسسة، كما ينبغي على القائمين عليه صفة حفظ الأسرار المهنية.

✳ مكتب الاتصال و الإعلام: يقوم هذا المكتب بإجراء جميع الاتصالات داخليا و يتحصل على المعلومات بغية نشرها محليا، أما الاتصالات التي تكون خارج هذا النطاق فتكون تحت إشراف مديرية الصحة و السكان للولاية كونها الهيئة الوصية على المؤسسة.

كما أن للمؤسسة أربع مديريات فرعية هي:

1/ المديرية الفرعية للمالية و الوسائل: تقوم هذه المديرية بتقدير حاجيات المؤسسة بالنظر إلى الإيرادات و الصفقات ، سواء تعلق الأمر برواتب العمال، العتاد تجهيزات، أثاث،... إلخ، حيث تقوم بتنفيذ ، كما تسهر على إبرام الصفقات، و الاتفاقيات و غيرها من المناقصات لصالح المؤسسة.

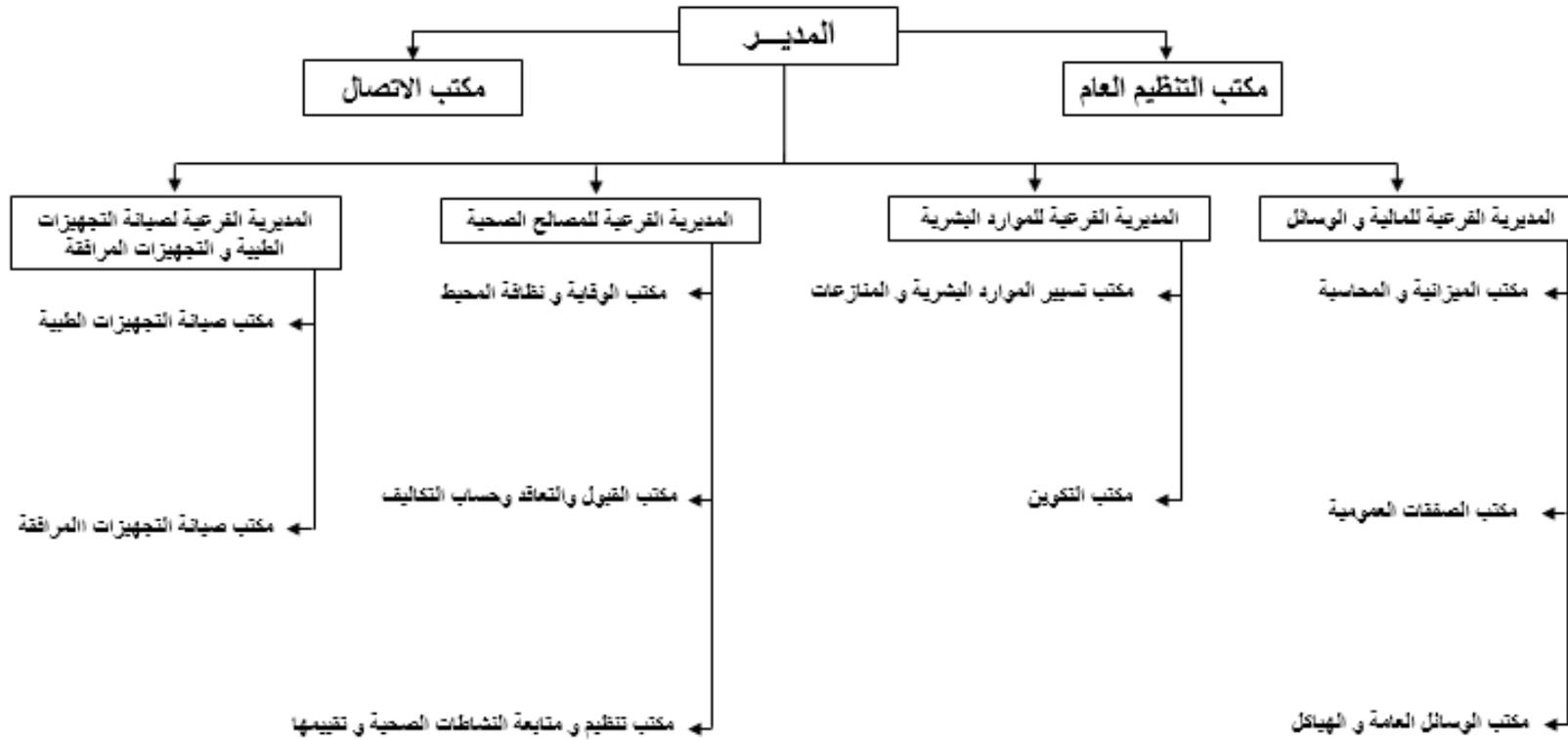
2/ المديرية الفرعية للمصالح الصحية: تسهر هذه المديرية على القيام بنشاطات التغطية الصحية على مستوى كل الهياكل التابعة للمؤسسة و تشرف على تسييرها ، و التكفل بالطب المدرسي، و تنفيذ المخططات الصحية المحلية و الوطنية .

3/ المديرية الفرعية لصيانة التجهيزات الطبية : دور هذه المديرية هو إصلاح جميع الأعطاب للأجهزة الصحية والعتاد المرفق لها، غير أن المؤسسة تفتقر لهذه المديرية نتيجة انعدام الإطار القانوني لتوظيف العنصر البشري المؤهل لهذه الوظيفة، لذا تلجأ المؤسسة لنظام التعاقد مع المتعهدين بالصيانة و إصلاح الأعطاب.

4/ المديرية الفرعية للموارد البشرية: هذه المديرية تحظى بمتابعة المسار المهني للموظفين ابتداء من تاريخ تنصيبهم إلى غاية الإحالة على التقاعد أو الانفصال عن العمل، كما تقوم بمتابعة المنازعات التي تنجم جراء الإخلال بالالتزامات و الواجبات، كما تسهر على أداء الحقوق و تطبيق القوانين السارية المفعول، كما تقوم بإعداد المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية من خلال إبداء التوقعات لرصد اليد العاملة لسد النقص أو العجز من خلال عمليات التوظيف داخليا أو خارجيا، كما تسهر على تكوين الموظفين لرفع مستواهم و بالتالي تحسين قدراتهم.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الصحة والمكان وإصلاح المستشفيات
مديرية الصحة والمكان لولاية مسكرة

الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية



المصدر : وثائق المؤسسة

رسم توضيحي 1: الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية.

جدول 1: القائمة الاسمية وقاعات العلاج التابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسكرة

الرقم	الوحدات الصحية
01	العيادة المتعددة الخدمات رزيق يونس -العالية-
02	العيادة المتعددة الخدمات بن رمضان قبائلي-العمارات-
03	العيادة المتعددة الخدمات شكري بوزيان -الضلعة-
04	العيادة المتعددة الخدمات سالم عبد الرحمان-البوخاري-
05	العيادة المتعددة الخدمات زكريي عبد الحفيظ -بسكرة القديمة-
06	العيادة المتعددة الخدمات ابن باديس - 726 مسكن-
07	العيادة المتعددة الخدمات -الحاجب-
08	العيادة المتعددة الخدمات المنطقة الغربية
الرقم	قاعات العلاج
01	المركز الوسيط لمعالجة الإدمان
02	مركز الكشف الطوعي
03	دار داء السكري
04	مصلحة دراسة الأوبئة و الطب الوقائي
05	قاعة العلاج حملاوي السعيد - لمسيد -
06	قاعة العلاج قاضي أحمد بن محمد -العالية الجديدة-
07	قاعة العلاج العلمي العربي -فلياش-
08	قاعة العلاج بوريلة بولعراس "ديار السعادة"
09	قاعة العلاج بلونار منيب -سيدي غزال-
10	قاعة العلاج عبدلي بلقاسم -الراميش-
11	قاعة العلاج عمار سبع "قداشة"
12	قاعة العلاج عمار بلعايش -لبشاش-
13	قاعة علاج تومي بن صالح -عين الكرمة-
14	قاعة العلاج حمادي الزاوي -عين بن نوي-
15	قاعة العلاج رجوح حسين -برج النص-

المطلب 09

قاعة العلاج بلونار منيب - سيدي غزال-

الثالث:

تسيير المؤسسة

بموجب المرسوم التنفيذي 140/07 المؤرخ في : 19 مايو 2007 المتضمن إنشاء العمومية للصحة الجوارية بسكرة لا سيما المادة 06 منه و ما يليها خاصة المتعلقة بتسيير المؤسسة نجد:

المدير: يستمد سلطة تعيينه من الوزير المكلف بالصحة و حسب الأشكال نفسها تنتهي مهامه، كونه المسؤول الأول عن سير المؤسسة يقوم بتمثيل المؤسسة في جميع الأعمال أمام مختلف الهيئات، كما يعد الأمر بالصرف، يحضر مشروع الميزانية التقديرية و يعد الحسابات و يشرف على التنظيم الداخلي، كما يسهر على تنفيذ مداورات مجلس الإدارة، و يقوم بإعداد تقرير سنوي بعد موافقة المجلس يرسله للسلطة الوصية ، يرم العقود والصفقات والإتفاقيات وفقا للنظام الساري المفعول ، كما يسهر على السير الحسن للمرافق الصحية التابعة للمؤسسة.

المساعدون: يساعد المدير أربعة 04 مدراء فرعيين يكلفون بتسيير المديرات

- 1- المديرية الفرعية للمالية والوسائل.
- 2- المديرية الفرعية للمصالح الصحية.
- 3- المديرية الفرعية لصيانة التجهيزات.
- 4- المديرية الفرعية للموارد البشرية.

حيث يتم تعيينهم بقرار وزاري ، كما يساعد في تسيير المؤسسة مجلسين هما:

مجلس الإدارة: يتكون هذا المجلس من مجموعة أشخاص طبيعيين يمثلون مختلف الهيئات بالولاية ولهم ارتباط بالمؤسسة وهم

: ممثل عن الوالي يتأس المجلس أما باقي الأعضاء :

- ممثل عن الإدارة المالية و ممثل عن التأمينات الاقتصادية
- ممثل عن الضمان الاجتماعي
- ممثل عن المجلس الشعبي الولائي

- ممثل عن المجلس الشعبي البلدي
- منتخب من المستخدمين الطبيين ومنتخب عن المستخدمين شبه طبيين
- ممثل عن رؤساء جمعيات مرتفقي الصحة
- منتخب من العمال رئيس المجلس الطبي ، وحضور مدير المؤسسة المعنية لمداورات المجلس ليقدموا الاستشارات ويتولون أمانة المجلس.

عهدة المجلس تمتد لثلاث 03 سنوات قابلة للتجديد بقرار من الوالي بعد تقديم إقتراح التجديد له ، كما أن انتهاء العضوية يتم بانتهاء الوجود في الوظيفة.

أهم ما يتداوله المجلس نجد:

- مخطط تنمية المؤسسة
- دراسة مشروع الميزانية
- الحسابات التقديرية والحساب الإداري
- اقتناء وتحويل ملكية المنقولات والعقارات وعقود الإيجار
- دراسة الهبات والوصايا لقبولها أو رفضها
- الصفقات والعقود والاتفاقيات طبقا للتنظيم الساري المفعول والمعمول به

يجتمع المجلس في الوضع العادي مرة كل 06 أشهر، كما يمكن أن يجتمع في دورة غير عادية باستدعاء من رئيسي المجلس الطبي أو طلب ثلثي 3/2 أعضاءه، تخرر المداورات في محضر معد لهذا الغرض و يقيد في سجل خاص يكون مرقم و مؤشر عليه من طرف الرئيس. يتم إعداد جدول عمل لكل اجتماع من طرف الرئيس بناء على طلب أو اقتراح يتقدم به المدير.

من حيث النصاب القانونية المعتبرة نجد أنه لا تصح المداورات إلا بحضور الأغلبية و حالة عدم توفر هذا الشرط يتم استدعائهم خلال 08 أيام الموالية للحضور للمداورات ليتقرر ما يصدر عنه، فتصح المداورات مهما كان عدد الحضور .

تعرض المداولات على الوالي للموافقة خلال 08 أيام من الاجتماع المنعقد و تعد نافذة ما لم تبلغ باعتراض خلال مدة 30 يوما.

المجلس الطبي: هذا المجلس يعد مجلسا استشاريا لمجلس الإدارة يتكون من رئيس و نائب، حيث ينتخبان من أعضاء المجلس لمدة ثلاث 03 سنوات قابلة للتجديد و هم على النحو التالي:

- مسؤول المصالح الصحية
- صيدلي مسؤول عن الصيدلية ، جراح أسنان .
- ممثل عن المستخدمين الاستشفائيين الجامعيين .

مهامه تكمن في دراسة المسائل الطبية و التقنية بإبداء الرأي خصوصا في:

- تنظيم العلاقات الوظيفية بين المصالح الطبية.
- مشاريع بناء المصالح الصحية و تهيئتها و تجهيزها إنشاءها و إلغاءها
- برامج الصحة و السكان و التظاهرات العلمية و التقنية.
- يجتمع في دورة عادية كل شهرين أو بإستدعاء من الرئيس في دورة استثنائية أو بطلب من مدير المؤسسة ليتم تحرير محضر لكل اجتماع و يقيد في سجل خاص معد لهذا الغرض ليتم المصادقة عليه

المبحث الثاني : المنهجية والإجراءات والأساليب الاحصائية

في هذا المبحث، سنستعرض الخطوات والإجراءات الأساسية المتبعة، بما في ذلك توضيح منهجية الدراسة، وتحديد مجتمع الدراسة وعينتها، واستخدام الادوات الاحصائية المختلفة. بعد، سنقوم بتحليل بيانات ونتائج الدراسة، واخيرا الاختبار الفرضيات وتحليل الفروق.

المطلب الأول : منهجية الدراسة

تعد منهجية الدراسة واجراءاتها محورا اساسيا لتحقيق الجانب التطبيقي منها، ومن خلالها يتم جمع البيانات اللازمة لإجراء تحليل الاحصائي بهدف الوصول الى النتائج وتفسيرها في سياق موضوع الدراسة. في هذه الدراسة، اعتماد منهج دراسة الحالة دور المحاسبة العمومية في دعم وتفعيل حوكمة المؤسسات الصحية في ولاية بسكرة، وذلك بهدف الخروج بنتائج تساهم في رفع المستوى المعرفي حول الموضوع.

أولا: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسكرة وتشمل فئة كل من المحاسب العمومي والأمر بالصرف والمراقب الميزانياتي والمقتصد والمحاسب الإداري

ثانيا: عينة الدراسة :

تم اختيار عينة مكونة من 60 مفردة من مجتمع الدراسة لقد تم توزيع استبيان عليها وتم استرجاع 53 استبيان من هذه العينة. وقد وزعت هذه الاستبيانات على المحاسب العمومي و الأمر بالصرف والمراقب الميزانياتي والمقتصد والمحاسب الإداري .

يمثل الجدول التالي عدد الاستبيانات الموزعة والغير مسترجعة وكذلك المستبعدة.

جدول 2: الاحصائيات الخاصة بالاستبانة

النسبة	التوزيع التكراري	الاستبانة
%88.33	53	الاستبيانات المسترجعة
%11.66	7	الاستبيانات الغير مسترجعة
%100	60	الاستبيانات الكلية

المصدر : من اعداد الطالبين

ثالثا منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على أداة دراسة حالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال:

-الاعتماد على المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع، والمتمثلة في الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع

-المقابلة الشخصية مع رئيس مصلحة التخطيط والسكان بمديرية الصحة مباركي صالح

-مقابلة شخصية مع إداريين في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسكرة

رابعا حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تم اجراء الدراسة في المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسكرة والتي قمنا فيها بتقديم الاستبيانات والتي

تعتبر عينة الدراسة

الحدود الزمانية : اقتصرت على الفترة الزمنية التي قمنا فيها بالدراسة الميدانية (شهر ماي)

خامسا أداة الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على الاستبيان كأداة أساسية لجمع المعلومات ومن ثم إمكانية تفريغها ومعالجتها للخروج ببعض الإجابات، و لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتصميم وإعداد استبيان الدراسة مستفيدين من الدراسات السابقة في هذا المجال والإطار النظري للدراسة، وذلك بإتباع عدة خطوات أولية متتابعة.

ولقد قمنا بإعداد استمارة الاستبيان مع مراعاة ما يلي:

- المعلومات الشخصية والوظيفية المتعلقة بالمجيب على الأسئلة من خلال معرفة جنسه، مكان الإقامة العمر و الوظيفة وسنوات الخبرة
- المحور الاول: نظام المحاسبة العمومية وتضمن 17 عبارة
- المحور الثاني: الحوكمة الصحية وتضمن 23 عبارة وينقسم الى اربعة ابعاد
- البعد الأول: الشافية والافصاح وتضمن 8 عبارات
- البعد الثاني: المشاركة في اتخاذ القرار وتضمن 5 عبارات
- البعد الثالث: الرقابة وتضمن 5 عبارات
- البعد الرابع: المساءلة وتضمن 5 عبارات

قياس مدى الموافقة على محاور استمارة الاستبيان:

إن كان الهدف من هذه الدراسة هو قياس درجة موافقة أفراد العينة على عبارات الاستبيان، فإن المقياس المناسب هو مقياس درجة الموافقة، ومن أشهر هذه المقاييس "مقياس ليكارت"، إذ يقوم الباحث بوضع مجموعة من العبارات ذات العلاقة المباشرة بالظاهرة المدروسة وأمامها مجموعة من الدرجات تتراوح من ثلاثة الى خمسة حسب سلم ليكارت المختار، وفي هذه الدراسة تم اختيار مقياس ليكارت الخماسي كأساس للتعبير عن درجات الموافقة بإعطاء الأوزان الآتية للعبارات:

جدول 3: درجات سلم ليكارت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي.

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدنا عليها في الدراسة للتعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة ولتحديد درجة السلم، فقد حددنا بخمس مستويات هي: ضعيف جدا، ضعيف، متوسط، جيد، جيد جدا) بناء على المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = (\text{الحد الاعلى البديل} - \text{الحد الادنى البديل}) / \text{عدد المستويات}$$

جدول 4: مقياس تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة

5 – 4.5	4.49 – 3.5	3.49 – 2.5	2.49 – 1.5	1.49 – 1	مستوى الملائمة
جيد جدا	جيد	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا	الاهمية النسبية للمتوسط الحسابي

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الاستبيان

المطلب الثاني: الأساليب الاحصائية

بعد جمع قوائم الاستبيان الموزعة قمنا بتفريغه و تحليل البيانات عن طريق استخدام البرنامج الإحصائي SPSS أي "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية"، الذي يعد من البرامج الإحصائية المهمة و الدقيقة التي نحصل على نتائجها مباشرة بعد تفريغ البيانات، مع سهولة إجراء التحليلات الوصفية من تكرارات و رسوم البيانات، و برنامج SPSS عبارة عن حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات و تستخدم عادة في البحوث العلمية التي تحتوي على عديد البيانات الرقمية، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية منها:

1 - أساليب الإحصاء الوصفي:

- التكرارات: من خلال هذا الأسلوب يمكن التعرف على تكرارات الإجابات.

- النسب المئوية: يتم من خلالها الحصول على مختلف الأشكال البيانية، مثل الدوائر النسبية و المضلعات التكرارية و غيرها، التي تساعدنا في التعرف على خصائص العينة المدروسة.
- المتوسط الحسابي: من خلال هذا الأسلوب يمكن معرفة مدى تركز الإجابات في اختيار معين لدى أفراد العينة.
- الانحراف المعياري: نقوم بحساب الانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت الإجابات لدى أفراد العينة عن وسطها الحسابي.
- إختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف - سمرنوف (Kolmogorov Smirnov Test): يستخدم هذا الإختبار لمعرفة طبيعة توزيع بيانات ظاهرة معينة في كونها تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.
- إختبار (ت) الاحصائي (T-Test): يستخدم للمقارنات الثنائية وفي إختبار فرضيات الاستبيان ذات المتغير الواحد للتأكد من الدلالة الاحصائية للنتائج التي تم التوصل اليها.
- الانحدار البسيط (Simple Regession): وتم استخدامه بغية إختبار فرضيات الدراسة وإختبار مدى تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع.

2 أساليب الإحصاء الاستدلالي:

- معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach Alpha :

يعد أحد أهم الإختبارات الإحصائية لتحليل بيانات الاستبانة، لإضفاء الشرعية عليها. وعلى ضوء نتائج هذا الإختبار يتم تعديل الاستبانة أو قبولها. ويستخدم هذا الإختبار فيما إذا كانت أسئلة الاستبانة متناسقة فيما بينها.

يحسب من المعادلة:

$$\alpha = \frac{k}{k-1} \left[1 - \frac{\sum s_i^2}{s^2} \right]$$

K: عدد مفردات الإختبار؛ $(\sum s_i^2)$: تباين درجات كل مفردة من مفردات الإختبار؛ (s_i^2) : التباين الكلي لمجموع مفردات الإختبار.

المطلب الثالث : اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة

1- ثبات أداة الدراسة:

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وللتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخراج معامل الثبات ألفا كرونباخ **Cronbach's Alpha** وكانت النتائج لأبعاد أداة الدراسة والاستبيان ككل كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول 5: معامل الثبات ألفا كرونباخ

البيان	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
نظام المحاسبة العمومية	17	0,942
الحوكمة الصحية	23	0.798
الشفافية والافصاح	8	0.767
المشاركة في اتخاذ القرار	5	0.797
الرقابة	5	0.650
المساءلة	5	0.846
الاستبيان الكلي	50	0.904

المصدر: من إعداد الطالبين انطلاقاً من مخرجات برنامج SPSS V26.

من خلال الجدول رقم (3) يتضح أن قيمة معاملات ألفا كرونباخ كانت مرتفعة حيث بلغت في محور : نظام المحاسبة العمومية (0.942) اما في محور : الحوكمة الصحية قدرت ب (0.798) وبلغت معاملات الصدق درجة جيدة في ابعاده

حيث نجد في بعد الشفافية والافصاح قد بلغت (0.767) وفي بعد المشاركة في اتخاذ القرار قد بلغت نسبة الثبات (0.797) اما في بعد الرقابة فقد بلغت (0.650) وفي بعد المساواة بلغت (0.846) وهي نسبة ثبات جيدة اما قيمة معامل ألفا كرونباخ للاستبيان الكلي تساوي 0.904، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع وهو أكبر من النسبة المقبولة والمقدرة بـ 60%، مما يعكس صفة الثبات والصلاحية للاستبيان وابعاده.

2- صدق أداة الدراسة:

يعني صدق أداة الاستبيان أن الاستبيان يقيس ما وضع لقياسه، كما يقصد بالصدق شمول الاستبيان لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ووضوح عباراته من ناحية ثانية، حيث يكون مفهوم لكل من يستخدمه، ويعبر عنه بالجذر التربيعي ألفا كرونباخ والذي بلغ 0.950 أي بنسبة 95.0% وهو ما يدل على التجانس والاتساق بين العبارات.

وتجدر الإشارة هنا أننا قمنا بعرض الاستبيان على المشرفين ليتم بعد ذلك حذف وتعديل بعض العبارات، وبذلك يكون قد تم التأكد من ثبات وصدق الاستبيان، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات.

- صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة، وذلك عن طريق حساب معاملات الارتباط بين كل بعد من ابعاد الاستبيان والدرجة النهائية للمحور نفسه (تتم من الجزء للكُل)، في هذه الحالة يتم استخدام معامل بيرسون Pearson لتحديد معامل الارتباط.

تم تطبيق هذا المعامل بالاعتماد على البيانات المجمعة من العينة الاستطلاعية لمعرفة مدى ترابط المحاور المكونة للاستبيان مع الاستبيان ككل، لقياس صدق الاتساق الداخلي له من خلال الجدول التالي:

جدول 6: صدق الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان

البيان	عدد العبارات	معامل ارتباط بيرسن	مستوى الدلالة
نظام المحاسبة العمومية	17	0.858**	0.000
الحكومة الصحية	23	0.856**	0.000
الشفافية والافصاح	8	0.787**	0.000
المشاركة في اتخاذ القرار	5	0.764**	0.000
الرقابة	5	0.742**	0.000
المساءلة	5	0.756**	0.000

المصدر: من إعداد الطالبين انطلاقاً من مخرجات برنامج SPSS V26.

* عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$)

** عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,01$)

تبين لنا من خلال الجدول رقم (6) أن معاملات الارتباط بين ابعاد الدراسة والمخبر ككل مرتفعة ، حيث يساوي معامل ارتباط محور نظام المحاسبة العمومية $0,858^{**}$ ، في حين نجد أيضاً أن معامل ارتباط محور : الحكومة الصحية بلغ $0,856^{**}$ ونجد في ابعاد محور الحكومة الصحية قد بلغ معامل ارتباطهم بين المجالين [$0,742^{**}$ و $0,787^{**}$]، وكلها جاءت مرتفعة ما يعكس مدى صدق الاتساق الداخلي بين ابعاد الاستبيان.

❖ اختبار التوزيع الطبيعي سيمنروف كولموجروف :

وتهدف من خلال هذا الاختبار الى معرفة أي من التوزيعات الاحتمالية يتبعها توزيع بيانات الدراسة، ونقصد بذلك التوزيع

الطبيعي من خلال الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الصفرية H_0 : تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة H_1 : لا تتبع بيانات الدراسة التوزيع الطبيعي

يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض البديلة عند الحصول على القيمة الاحتمالية (SIG) أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة و الجدول التالي يوضح اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام (Kolmogorov Smirnov)

جدول 7: اختبار التوزيع الطبيعي

البيان	قيمة z	مستوى الدلالة
نظام المحاسبة العمومية	0.246	0.340
الحكومة الصحية	0.311	0.489
الشفافية والافصاح	0.441	0.530
المشاركة في اتخاذ القرار	0.591	0.293
الرقابة	0.338	0.452
المساءلة	0.453	0.233
الاستبيان الكلي	0.554	0.509

المصدر: من إعداد الطالبين انطلاقاً من مخرجات برنامج SPSS V26.

يبين الجدول أعلاه ان قيمة مستوى دلالة الاختبار بالنسبة لجميع ابعاد الاستبيان أكبر من مستوى دلالة الفرضية الصفرية (0.05)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة، أي أن بيانات دراستنا تتبع التوزيع الطبيعي، وبما أن اغلب متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي فان هذا يسمح لنا بمتابعة تحليل الدراسة باستخدام أدوات التحليل للاختبارات المعلمية.

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

المطلب الاول: الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة

- الجنس: قمنا بجمع الاستمارات وتصنيفها على أساس الجنس، فتحصلنا على النتائج التالية:

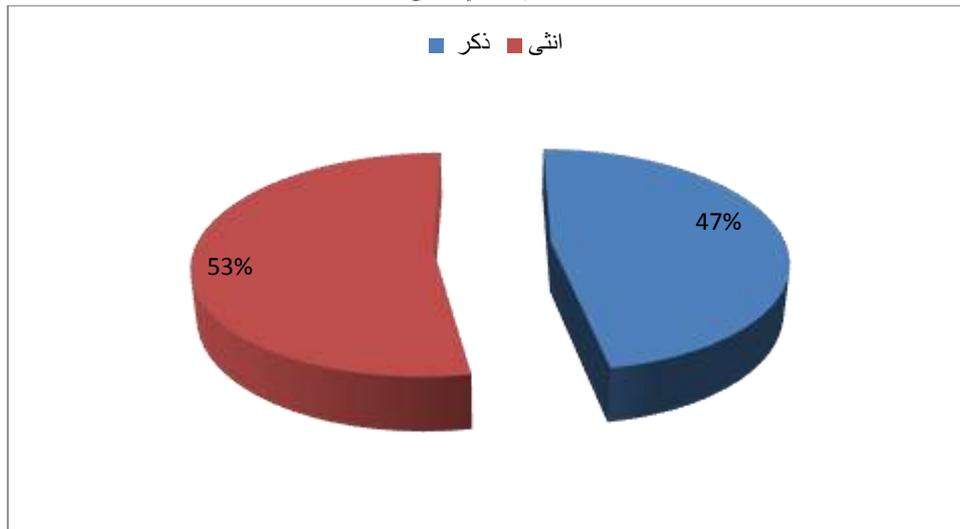
جدول 8: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة %	التكرار	الجنس
47,2	25	ذكر
52,8	28	انثى
100	53	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبان انطلاقاً من مخرجات برنامج SPSS V26.

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن نسبة مشاركة الاناث قد احتلت المرتبة الاولى و ذلك بنسبة 52.58 % أي بما يعادل 28 انثى ، في حين نجد ما نسبته 47.2% حظي بها الذكور أي بمعدل 25 ذكر، ويمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب الجنس من خلال الشكل التالي:

رسم توضيحي 2 توزيع افراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبين انطلاقاً من مخرجات برنامج EXCEL

- مكان الإقامة : قمنا بجمع الاستمارات وتصنيفها على اساس مكان الإقامة ، فتحصلنا على النتائج التالية:

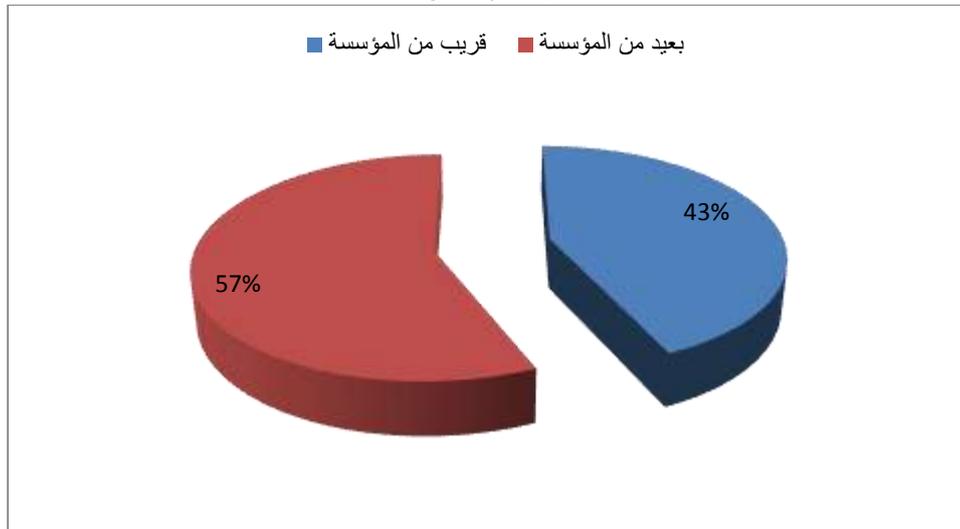
جدول 9: توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة

النسبة %	التكرار	مكان الإقامة
43,4	23	قريب من المؤسسة
56,6	30	بعيد من المؤسسة
100	53	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS V26.

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن نسبة مشاركة الأفراد الذين مكان اقامتهم بعيد من المؤسسة يمثلون الفئة الأكبر في عينة البحث و قد بلغت نسبتهم 56,6 % أي ما يعادل 30 فردا، يليها بعد ذلك الأفراد الذين مكان اقامتهم قريب من المؤسسة تساوي نسبتهم % 43,42 أي بمشاركة 23 فردا ويمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب مكان الإقامة من خلال الشكل التالي:

رسم توضيحي 3: توزيع افراد العينة حسب مكان الإقامة



المصدر: من إعداد الطالبين انطلاقا من مخرجات برنامج EXCEL

- السن : قمنا بجمع الاستمارات وتصنيفها على أساس السن، فتحصلنا على النتائج التالية:

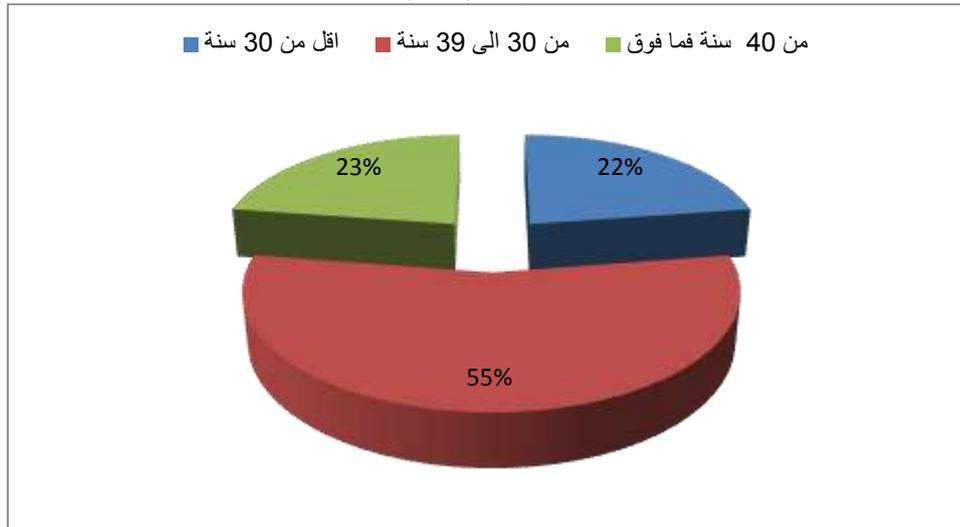
جدول 10: توزيع أفراد العينة حسب السن

النسبة %	التكرار	السن
22,6	12	اقل من 30 سنة
54,7	29	من 30 الى 39 سنة
22,6	12	من 40 سنة فما فوق
100	53	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من مخرجات برنامج SPSS V26.

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن أفراد عينة البحث الذين تتراوح اعمارهم من 30 الى 39 سنة يمثلون الفئة الأكبر في عينة الدراسة وذلك بنسبة بلغت 54.7 % أي بمعدل 29 فرداً ، في حين نجد أفراد العينة الذين تتراوح اعمارهم اقل من 30 سنة و من 40 سنة فما فوق قد تحصلوا على نفس النسبة والبالغة 22.6 % أي بمعدل 12 فرداً ويمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب السن من خلال الشكل التالي:

رسم توضيحي 4: توزيع افراد العينة حسب السن



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من مخرجات برنامج EXCEL

- **الوظيفة :** قمنا بجمع الاستمارات وتصنيفها على أساس الوظيفة ، فتحصلنا على النتائج التالية:

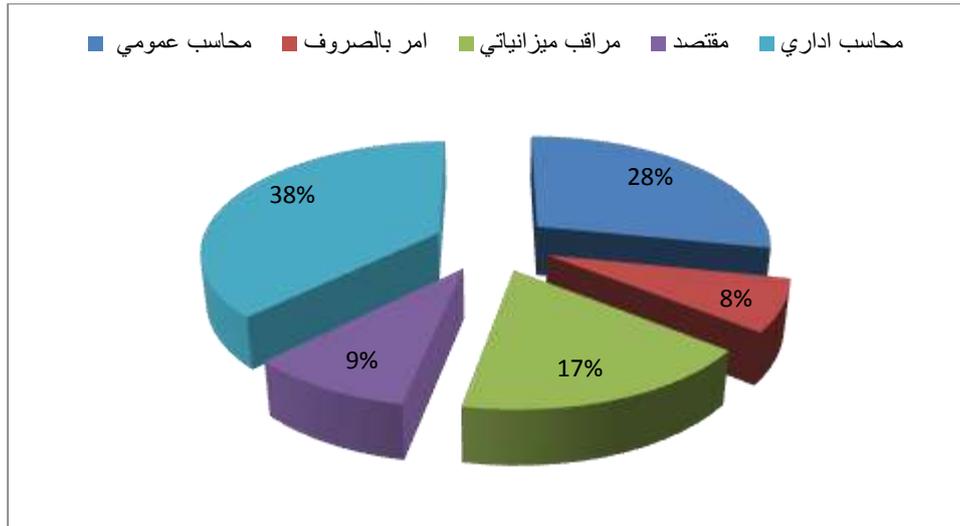
جدول 11: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

النسبة %	التكرار	الوظيفة
28,3	15	محاسب عمومي
7,5	4	امر بالصروف
17,5	9	مراقب ميزانياتي
9,4	5	مقتصد
37,7	20	محاسب اداري
100	53	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من مخرجات برنامج SPSS V26.

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن افراد عينة البحث الذين يشغلون وظيفة محاسب اداري بلغت نسبتهم 37.7 % أي بمعدل 20 فرداً ، اما الذين يشغلون وظيفة محاسب عمومي فكانت نسبتهم 28.3 % أي بمعدل 15 فرداً يليها اولئك الذين يشغلون وظيفة مراقب ميزانياتي قد بلغت نسبتهم 17.5 بما يعادل 9 افراد ثم نجد الذين يشغلون وظيفة مقتصد بلغت نسبتهم 9,4 بمعدل 5 افراد ويمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة من خلال الشكل التالي:

رسم توضيحي 5: توزيع افراد العينة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقاً من مخرجات برنامج EXCEL

- الخبرة : قمنا بجمع الاستثمارات وتصنيفها على أساس الخبرة ، فتحصلنا على النتائج التالية:

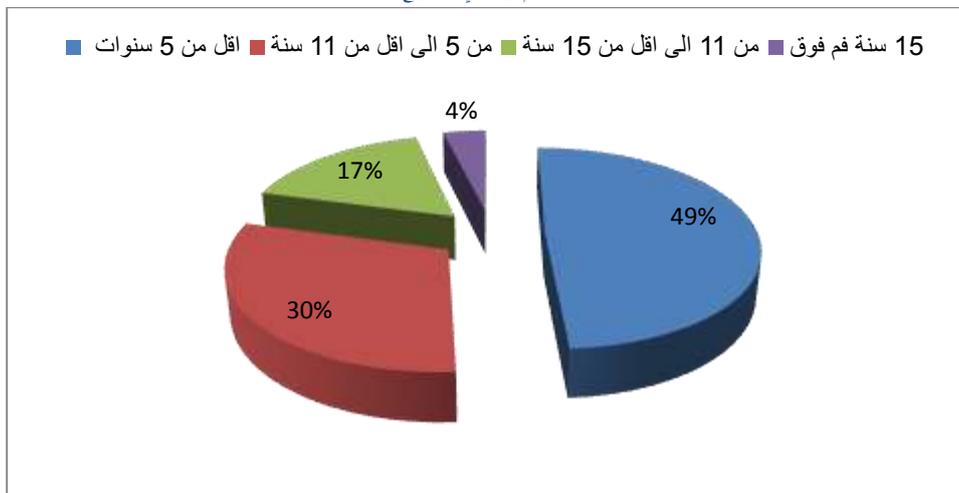
جدول 12: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

النسبة %	التكرار	الخبرة
49,1	26	اقل من 5 سنوات
30,2	16	من 5 الى اقل من 11 سنة
17,0	9	من 11 الى اقل من 15 سنة
3,8	2	15 سنة فم فوق
100	53	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS V26.

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن افراد عينة البحث الذين يجوزون على خبرة مهنية اقل من 5 سنوات بلغت نسبتهم 49.1 % أي بمعدل 26 فردا ، اما الذين يجوزون على خبرة مهنية من 5 الى اقل من 11 سنة فكانت نسبتهم 30.2 % أي بمعدل 16 فردا يليها اولئك الذين يجوزون على خبرة مهنية من 11 الى اقل من 15 سنة قد بلغت نسبتهم 17.0 بما يعادل 9 افراد ثم نجد الذين لهم خبرة 15 سنة فما فوق بلغت نسبتهم 3,8 بمعدل 2 افراد ويمكن توضيح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة من خلال الشكل التالي:

رسم توضيحي 6: توزيع افراد العينة حسب الخبرة



المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من مخرجات برنامج EXCEL

المطلب الثاني: الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

جدول 13: تحليل مدى الموافقة حول : نظام المحاسبة العمومية

الرقم	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	القانون يحدد المهام الموكلة دون تداخل في الاختصاص بين المحاسب العمومي و الأمر بالصرف في تحصيل الإيرادات وصرف النفقات بالمؤسسات العمومية	3,83	0,75	0,77	جيد	5
2	محاسبة الحقوق المسجلة ومحاسبة الالتزام بالمؤسسة العمومية هو العمل الذي تقوم على أساسه المحاسبة العمومية	3,71	0,49	0,74	جيد	10
3	تعتبر تحصيل الديون المستحقة من طرف الدولة والهيات العمومية من مهام المحاسب العمومي	4,22	0,54	0,85	جيد	2
4	يتماشى القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية المعمول به في المؤسسات العمومية مع معايير المحاسبة الدولية	4,01	0,57	0,8	جيد	3
5	تساهم المحاسبة العمومية من تحسين الرقابة الداخلية على الأموال العمومية بالمؤسسة	3,79	0,59	0,76	جيد	8
6	تساهم طرق الرقابة المحددة في قانون المحاسبة العمومية في الحد من مختلف التلاعبات والغش	4,26	0,55	0,85	جيد	1
7	توجد تداخل بين مهام كل من المحاسب العمومي الأمر بالصرف	3,67	0,67	0,74	جيد	12
8	تعتبر العلاقة بين مهام الأمر بالصرف والمحاسب العمومي والمراقب الميزانياتي بالمؤسسة العمومية علاقة تكاملية	3,79	0,49	0,76	جيد	7
9	يساهم وضوح مهام كل جهاز من أجهزة تنفيذ الميزانية في رسم الأطار القانوني والتنظيمي للمحاسبة العمومية للمؤسسة	3,64	0,55	0,73	جيد	13
10	يطبق نظام محاسبة العمومية على مختلف مجالات التسيير بالمؤسسة	3,84	0,60	0,77	جيد	4

6	جيد	0	,76	,40	,79	تساعد اعداد الميزانية على الأساس النقدي و الاستحقاق، على فهم وضعية المؤسسة	11
9	جيد	0	,75	,42	,77	تساهم الإجراءات في قانون المحاسبة العمومية في ضمان السير الحسن للمؤسسة	12
11	جيد	0	,74	,47	,67	تؤثر التغيرات الحاصلة في قوانين المالية على عمليات المحاسبة في المؤسسة	13
14	متوسط	0	,68	,74	,39	تعاني المؤسسة من مشاكل في الانفاق العمومي	14
16	متوسط	0	,62	,78	,07	يضم نظام المحاسبة العمومية النشاط المالي للمؤسسة	15
15	متوسط	0	,62	,88	,09	تسعى المحاسبة العمومية الى مراقبة دفع النفقات العامة	16
17	متوسط	0	,53	,07	,64	يساهم تطبيق إجراءات تحصيل الإيرادات ودفع النفقات في الحد من الاختلاسات وتبذير مال العام	17
	جيد	0.73	0.17	3.66		المجموع	

- من خلال الجدول رقم (10) يتضح لنا أن إجابات أفراد عينة الدراسة في محور نظام المحاسبة العمومية كانت موافقة على مجمل عباراته بدرجات جيدة اجمالاً وقدرت نسبة أهميتها بـ 73%، حيث بلغ متوسط آرائهم 3.66 وهذه القيمة تدخل ضمن الفئة الرابعة وتكون اتجاه إجابتها موافقة بدرجة جيدة مع انحراف معياري قدره 0.17

نجد ان المتوسط الحسابي لمجمل العبارات يتراوح ما بين (2.64 - 4.26)، وبذلك فجميعها تدخل ضمن الفئة الرابعة ، وهو ما يدل على أن آراء الأفراد حول كل العبارات تميل الى الموافقة، بدرجة جيدة

و انطلاقاً من هذه النتائج التي تم إستخراجها من برنامج SPSS وبناء على المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري ، وبمأن الانحراف المعياري أقل من الواحد، هذا يعني أن هناك توافق وتشتت ضعيف لآراء أفراد العينة حول هذا المحور ، كما نستنتج أن أفراد العينة موافقون وبنسبة جدية في الغالب حول محور نظام المحاسبة العمومية

جدول 14: تحليل مدى الموافقة حول الحوكمة الصحية

الرقم	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
الشفافية والافصاح						
1	تتحلى المؤسسة بالشفافية في جميع جوانبها وفي كافة معاملتها	3,47	0,63	0,69	متوسط	7
2	لضمان شفافية أكثر تم وضع نظام لتبادل المعلومات بصورة منتظمة ومناسبة	3,47	0,74	0,69	متوسط	6
3	للوصول المباشر والسريع للمعلومات وفرت المؤسسة موقع الكتروني يسمح بذلك	3,84	0,49	0,77	جيد	4
4	توفر المؤسسة الشفافية في مختلف المعلومات التي يحتاجها المريض وكل من يهمله الأمر في الوقت المناسب	3,94	0,56	0,79	جيد	3
5	توضح المؤسسة إستراتيجيتها و خططها ورؤيتها المستقبلية للجميع	3,83	0,42	0,77	جيد	5
6	مع تحيين صناديق وسجلات الشكاوي واخذها بعين الاعتبار	3,71	0,45	0,74	جيد	8
7	تجيب المؤسسة على كافة أسئلة واستفسارات المرضى بصراحه	4,45	0,60	0,89	جيد	1
8	توضح المؤسسة وضعيتها المالية للمجتمع المحلي وكل الأطراف ذات العلاقة	4,24	0,47	0,85	متوسط	2

		جيد	0.77	0.10	3.87	المجموع
المشاركة في اتخاذ القرار						
2	جيد	0,76	0,56	3,79	1	عند اتخاذ القرار في المؤسسة الصحية يمكن إتاحة الفرصة للمرضى للمشاركة وإبداء رأيهم حول الخدمات الصحية المقدمة
1	جيد	0,76	0,44	3,81	2	تفتح المؤسسة باب الحوار والتشاور وإيجاد فرص للتعاون والمشاركة بين مختلف العاملين في المؤسسة الصحية
3	جيد	0,75	0,42	3,77	3	تتيح المؤسسة الفرصة للجمعيات والمرضى وممثليهم للحوار والتشاور وأخذ آرائهم بعين الاعتبار
4	جيد	0,75	0,80	3,75	4	تشارك المؤسسة المجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرارات
5	متوسط	0,66	0,95	3,32	5	قبل اتخاذ قرارات يتم مشاركة مختلف الأطراف ذات المصلحة، وتبني سياسة الحوار والتشاور
		جيد	0.73	0.23	3.69	المجموع
الرقابة						
2	متوسط	0,66	0,95	3,30	1	تتم عملية تقييم الأداء والنتائج في المؤسسة وفق نظام فعال وجيد
4	متوسط	0,63	0,93	3,16	2	لجودة الأداء توفير المؤسسة أسس ومعايير محددة لكافة نشاطاتها

3	متوسط	0,66	0,92	3,28	وجود نظام فعال للرقابة الداخلية داخل المؤسسة	3
1	جيد	0,72	1,02	3,62	يتم وضع لجان خاصة ومستقلة للتدقيق والمراجعة بالمؤسسة	4
5	متوسط	0,52	1,36	2,58	يتم مراقبة كافة المراحل التي يمر بها المريض من أجل ضمان التكفل الجيد به	5
	متوسطة	0.63	0.18	3.19	المجموع	
المساءلة						
4	متوسط	0,58	1,13	2,88	لمساءلة كل مقصر في عمله بطريقة موضوعية تم إدراج لوائح قانونية إلزامية بالمؤسسة	1
5	متوسط	0,65	0,96	3,26	تسعى المؤسسة لمحاربة كل أشكال الفساد مهما كان نوعه	2
3	متوسط	0,68	0,79	3,37	يتم معاقبة كل من يقصر في حق المريض بالمؤسسة	3
2	جيد	0,74	0,97	3,67	يتعرض المسؤولون بالمؤسسة للمساءلة بشكل متساوي مثلهم مثل أي موظف بسيط	4
1	جيد	0,78	0,80	3,88	يتلقى الموظفين الذين يقصرون في أداء مهامهم إستجابات كتابي	5
	متوسط	0,68	0,14	3,41	المجموع	
	جيد	0.71	0.26	3.58	المجموع الكلي	

من خلال الجدول رقم (14) يتضح لنا أن إجابات أفراد عينة الدراسة في محور الحوكمة الصحية كانت موافقة على مجمل عباراته بدرجات جيدة اجمالاً وقدرت نسبة أهميتها بـ 71%، حيث بلغ متوسط آرائهم 3.58 وهذه القيمة تدخل ضمن الفئة الرابعة وتكون اتجاه إجابتها موافقة بدرجة جيدة مع انحراف معياري قدره 0,26

حيث نجد في بعد الشفافية والافصاح ان المتوسط الحسابي لمجمل العبارات يتراوح ما بين (3.71-4.45)، وبذلك فجميعها تدخل ضمن الرابعة وهو ما يدل على أن آراء الأفراد حول كل العبارات تميل الى الموافقة بدرجة جيدة كما بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد 3,87 مع انحراف معياري 0,10 ما يدل على ان عبارات هذا البعد تميل الى الموافقة بدرجة جيدة

اما في بعد المشاركة في اتخاذ القرار نجد ان المتوسط الحسابي لمجمل العبارات يتراوح ما بين (3.32-3.81)، وبذلك فجميعها تدخل ضمن الفئة الثالثة و الرابعة ، وهو ما يدل على أن آراء الأفراد حول كل العبارات تميل الى الموافقة بدرجة متوسطة في العبارة رقم 5 و درجة جيدة في باقي العبارات كما بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد 3,69 مع انحراف معياري 0,23 ما يدل على ان عبارات هذا البعد تميل الى الموافقة بدرجة جيدة

في حين نجد في بعد الرقابة أن المتوسط الحسابي لمجمل العبارات يتراوح ما بين (2.58-3.62)، وبذلك فجميعها تدخل ضمن الثالثة و الرابعة وهو ما يدل على أن آراء الأفراد حول كل العبارات تميل الى الموافقة بدرجة متوسطة في العبارات رقم 1/2/3/5 واما الباقي فكانت جيدة كما بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد 3,19 مع انحراف معياري 0,18 ما يدل على ان عبارات هذا البعد تميل الى الموافقة بدرجة متوسطة

في حين نجد في بعد المساءلة أن المتوسط الحسابي لمجمل العبارات يتراوح ما بين (3.26-3.88)، وبذلك فجميعها تدخل ضمن الثالثة و الرابعة وهو ما يدل على أن آراء الأفراد حول كل العبارات تميل الى الموافقة بدرجة متوسطة في العبارات رقم 1/2/3 واما الباقي فكانت جيدة كما بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا البعد 3,41 مع انحراف معياري 0,14 ما يدل على ان عبارات هذا البعد تميل الى الموافقة بدرجة متوسطة

و انطلاقاً من هذه النتائج التي تم إستخراجها من برنامج SPSS وبناء على المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري ، وبمأن الانحراف المعياري أقل من الواحد، هذا يعني أن هناك توافق وتشئت ضعيف لآراء أفراد العينة حول هذا المحور ، كما نستنتج أن أفراد العينة موافقون وبنسبة جدية في الغالب حول محور الحوكمة الصحية

المطلب الثالث : اختبار صحة الفرضيات ومناقشة النتائج

أولاً: اختبار صحة الفرضيات الرئيسية

تنص على أنه:

H1 يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,05 للمحاسبة العمومية في دعم وتفعيل حوكمة المؤسسات

الصحية

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة و المتمثلة في الارتباط كخطوة اولى لاكتشاف قوة ونوع العلاقة بين المحاسبة العمومية وعلاقتها بالحوكمة الصحية ، ثم الانحدار كخطوة ثانية لمعرفة اثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

جدول 15: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرئيسية

نتائج تحليل العلاقة بين المحاسبة العمومية على الحكومة الصحية					
المحاسبة العمومية		معامل الارتباط بيرسون R	0.469		
		قيمة احتمال المعنوية sig	0.000		
نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس اثر المحاسبة العمومية على الحكومة الصحية					
معامل التحديد (R^2)			0.220		
الخطأ المعياري للتقدير			1.04101		
قيمة (F) :			14.380		
مستوى المعنوية			0.00		
المتغير	B	SE	بيتا β	قيمة T	معنوية T
الثابت	53.482	1.711		6.936	0.000
المحاسبة العمومية	0.466	0.123	0.469	3.792	0.000

من خلال نتائج تحليل علاقة الارتباط بين المحاسبة العمومية و الحكومة الصحية يلاحظ ان معامل الارتباط 0.469 $R =$ وهي قيمة ذات دلالة احصائية لان قيمة احتمال المعنوية هي 0.000 اقل من 0.05 نلاحظ ان هناك ارتباط طردي متوسط بين المتغيرين.

من خلال نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس اثر المحاسبة العمومية على الحكومة الصحية يظهر معامل التحديد (R^2) قدر بـ 0.220 هو مقياس يشير الى المحاسبة العمومية ، حيث ان 22.8% من التغيرات في المتغير التابع يفسرها المتغير المستقل المحاسبة العمومية وان الباقي 78.2% ترجع الى عوامل اخرى، اما قيمة الخطأ المعياري للتقدير و البالغة: 1.040101 تشير الى صغر حجم الاخطاء العشوائية، و بالتالي جودة تمثيل خط الانحدار بنقاط في شكل الانتشار واما قيمة التباين (F) البالغة 14.380 حيث ان قيمة F الجدولية أصغر من المحسوبة وهي دالة احصائيا وقدرت بـ 0.000 وهي اقل من مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ كما يظهر الجدول قيمة معلمة الميل b حيث بلغت 0.469 مما يشير الى وجود تأثير بين المتغيرين فإن اي زيادة في تحسين المحاسبة العمومية بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في الحكومة الصحية بمقدار 46.9% كما ان معلمة المحاسبة العمومية دالة احصائيا وقدرت بـ 0.000 اقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يشير الى وجود معنوية لمعلمة الميل، اما بالنسبة الى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 53.482 تحت مستوى المعنوية 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يشير الى معنويتها، و بالتالي فإن ظهور المعنوية لمعلمتي الانحدار يشير الى وجود تأثير بين المتغيرين وهذا ما تظهره مخرجات برمجية SPSS V26.

من خلال ما سبق يمكن القول ان المحاسبة العمومية له اثر ذو دلالة احصائية على الحكومة الصحية عند مستوى معنوية $\alpha = 0.00$ ، وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية $0,05$ للمحاسبة العمومية في دعم وتفعيل حوكمة المؤسسات الصحية

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات الفرعية

الفرضية الاولى

تنص على أنه:

H1 يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحية من خلال بعد الشفافية والافصاح للصورة

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة و المتمثلة في الارتباط كخطوة اولى لاكتشاف قوة ونوع العلاقة بين ابعاد المحاسبة العمومية وعلاقتها بالشفافية والافصاح ، ثم الانحدار كخطوة ثانية لمعرفة اثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

جدول 16: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الاول

نتائج تحليل العلاقة بين المحاسبة العمومية على الشفافية والافصاح					
المحاسبة العمومية		معامل الارتباط بيرسون R	0.266		
		قيمة احتمال المعنوية sig	0.000		
نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس اثر المحاسبة العمومية على الشفافية والافصاح					
معامل التحديد (R^2)		0.071			
الخطأ المعياري للتقدير		2.69638			
قيمة (F) :		11.877			
مستوى المعنوية		0.00			
المتغير	B	SE	بيتا β	قيمة T	معنوية T
الثابت	25.213	2.953		8.538	0.000
المحاسبة العمومية	0.093	0.047	0.266	6.969	0.000

من خلال نتائج تحليل علاقة الارتباط بين المحاسبة العمومية و الشفافية والافصاح يلاحظ ان معامل الارتباط 0.266 $R =$ وهي قيمة ذات دلالة احصائية لان قيمة احتمال المعنوية هي 0.000 اقل من 0.05 نلاحظ ان هناك ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين.

من خلال نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس اثر المحاسبة العمومية على الشفافية والافصاح يظهر معامل التحديد (R^2) قدر بـ 0.071 هو مقياس يشير الى المحاسبة العمومية ، حيث ان 07.1% من التغيرات في المتغير التابع يفسرها المتغير المستقل المحاسبة العمومية وان الباقي 92.9% ترجع الى عوامل اخرى، اما قيمة الخطأ المعياري للتقدير و البالغة: 2.69638 تشير الى صغر حجم الاخطاء العشوائية، و بالتالي جودة تمثيل خط الانحدار بنقاط في شكل الانتشار واما قيمة التباين (F) البالغة 11.877 حيث ان قيمة F الجدولية أصغر من المحسوبة وهي دالة احصائيا وقدرت بـ 0.000 وهي اقل من مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ كما يظهر الجدول قيمة معلمة الميل b حيث بلغت 0.266 مما يشير الى وجود تأثير بين المتغيرين فإن اي زيادة في تحسين المحاسبة العمومية بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في الشفافية والافصاح بمقدار 26.6% كما ان معلمة المحاسبة العمومية دالة احصائيا وقدرت بـ 0.000 اقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يشير الى وجود معنوية لمعلمة الميل، اما بالنسبة الى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 25.213 تحت مستوى المعنوية 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يشير الى معنويتها، و بالتالي فإن ظهور المعنوية لمعلمتي الانحدار يشير الى وجود تأثير بين المتغيرين وهذا ما تظهره مخرجات برمجية SPSS V26.

من خلال ما سبق يمكن القول ان المحاسبة العمومية له اثر ذو دلالة احصائية على الشفافية والافصاح عند مستوى معنوية $\alpha = 0.00$ ، وعليه تقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحية من خلال بعد الشفافية والافصاح

الفرضية الثانية

تنص على أنه:

H1 يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحية من خلال بعد المشاركة في اتخاذ القرار

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة و المتمثلة في الارتباط كخطوة اولى لاكتشاف قوة ونوع العلاقة بين ابعاد المحاسبة العمومية وعلاقتها بالمشاركة في اتخاذ القرار ، ثم الانحدار كخطوة ثانية لمعرفة اثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

جدول 17: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية

نتائج تحليل العلاقة بين المحاسبة العمومية على المشاركة في اتخاذ القرار					
المحاسبة العمومية		معامل الارتباط بيرسون R	0.363		
		قيمة احتمال المعنوية sig	0.000		
نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس اثر المحاسبة العمومية على المشاركة في اتخاذ القرار					
معامل التحديد (R^2)		0.132			
الخطأ المعياري للتقدير		1.82256			
قيمة (F) :		9.744			
مستوى المعنوية		0.00			
المتغير	B	SE	بيتا β	قيمة T	معنوية T
الثابت	12.942	1.996		6.484	0.000
المحاسبة العمومية	0.088	0.032	0.363	10.783	0.000

من خلال نتائج تحليل علاقة الارتباط بين المحاسبة العمومية و المشاركة في اتخاذ القرار يلاحظ ان معامل الارتباط $R = 0.363$ وهي قيمة ذات دلالة احصائية لان قيمة احتمال المعنوية هي 0.000 اقل من 0.05 نلاحظ ان هناك ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين.

من خلال نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس اثر المحاسبة العمومية على المشاركة في اتخاذ القرار يظهر معامل التحديد (R^2) قدر ب **0.123** هو مقياس يشير الى المحاسبة العمومية ، حيث ان 12.3% من التغيرات في المتغير التابع يفسرها المتغير المستقل المحاسبة العمومية وان الباقي 87.7% ترجع الى عوامل اخرى، اما قيمة الخطأ المعياري للتقدير و البالغة: **1.82256** تشير الى صغر حجم الاخطاء العشوائية، و بالتالي جودة تمثيل خط الانحدار بنقاط في شكل الانتشار واما قيمة التباين (F) البالغة **9.744** حيث ان قيمة F الجدولية أصغر من المحسوبة وهي دالة احصائيا وقدرت ب **0.000** وهي اقل من مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

كما يظهر الجدول قيمة معلمة الميل b حيث بلغت 0.363 مما يشير الى وجود تأثير بين المتغيرين فإن اي زيادة في تحسين المحاسبة العمومية بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في المشاركة في اتخاذ القرار بمقدار 36.6% كما ان معلمة المحاسبة العمومية دالة احصائيا وقدرت بـ 0.000 اقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يشير الى وجود معنوية لمعلمة الميل، اما بالنسبة الى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت 12.942 تحت مستوى المعنوية 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يشير الى معنويتها، و بالتالي فإن ظهور المعنوية لمعلمتي الانحدار يشير الى وجود تأثير بين المتغيرين وهذا ما تظهره مخرجات برمجية SPSS V26.

من خلال ما سبق يمكن القول ان المحاسبة العمومية له اثر ذو دلالة احصائية على المشاركة في اتخاذ القرار عند مستوى معنوية $\alpha = 0.00$ ، وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحية من خلال بعد المشاركة في اتخاذ القرار

الفرضية الثالثة

تنص على أنه:

H1 يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحية من خلال بعد الرقابة

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة و المتمثلة في الارتباط كخطوة اولى لاكتشاف قوة ونوع العلاقة بين ابعاد المحاسبة العمومية وعلاقتها بالرقابة ، ثم الانحدار كخطوة ثانية لمعرفة اثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

جدول 18: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثالثة

نتائج تحليل العلاقة بين المحاسبة العمومية على الرقابة		
المحاسبة العمومية	معامل الارتباط بيرسون R	0.153
	قيمة احتمال المعنوية sig	0.000
نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس اثر المحاسبة العمومية على الرقابة		
معامل التحديد (R^2)	0.023	الخطأ المعياري للتقدير 3.14301
قيمة (F) :	12.227	مستوى المعنوية 0.00

المتغير	B	SE	بيتا β	قيمة T	معنوية T
الثابت	12.180	3.442		6.539	0.000
المحاسبة العمومية	0.061	0.055	0.653	6.108	0.000

من خلال نتائج تحليل علاقة الارتباط بين المحاسبة العمومية و الرقابة يلاحظ ان معامل الارتباط $R = 0.153$ وهي قيمة ذات دلالة احصائية لان قيمة احتمال المعنوية هي 0.000 اقل من 0.05 نلاحظ ان هناك ارتباط طردي ضعيفين المتغيرين.

من خلال نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس اثر المحاسبة العمومية على الرقابة يظهر معامل التحديد (R^2) قدر ب **0.023** هو مقياس يشير الى المحاسبة العمومية ، حيث ان 2.3% من التغيرات في المتغير التابع يفسرها المتغير المستقل المحاسبة العمومية وان الباقي 97.9% ترجع الى عوامل اخرى، اما قيمة الخطأ المعياري للتقدير و البالغة: **3.14301** تشير الى صغر حجم الاخطاء العشوائية، و بالتالي جودة تمثيل خط الانحدار بنقاط في شكل الانتشار واما قيمة التباين (F) البالغة **12.227** حيث ان قيمة F الجدولية أصغر من المحسوبة وهي دالة احصائيا وقدرت ب **0.000** وهي اقل من مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ كما يظهر الجدول قيمة معلمة الميل **b** حيث بلغت **0.653** مما يشير الى وجود تأثير بين المتغيرين فإن اي زيادة في تحسين المحاسبة العمومية بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في الرقابة بمقدار **65.43 %** كما ان معلمة المحاسبة العمومية دالة احصائيا وقدرت ب **0.000** اقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يشير الى وجود معنوية لمعلمة الميل، اما بالنسبة الى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت **12.180** تحت مستوى المعنوية 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يشير الى معنويتها، و بالتالي فإن ظهور المعنوية لمعلمتي الانحدار يشير الى وجود تأثير بين المتغيرين وهذا ما تظهره مخرجات برمجية SPSS V26.

من خلال ما سبق يمكن القول ان المحاسبة العمومية له اثر ذو دلالة احصائية على الرقابة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.00$ ، وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحية من خلال بعد الرقابة.

الفرضية الرابعة

تنص على أنه:

H1 يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحة من خلال بعد المساءلة

لاختبار صحة هذه الفرضية تم استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة و المتمثلة في الارتباط كخطوة اولى لاكتشاف قوة ونوع العلاقة بين ابعاد المحاسبة العمومية وعلاقتها بالمساءلة ، ثم الانحدار كخطوة ثانية لمعرفة اثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

جدول 19: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للفرضية الرابعة

نتائج تحليل العلاقة بين المحاسبة العمومية على المساءلة					
المحاسبة العمومية		معامل الارتباط بيرسون R	0.480		
		قيمة احتمال المعنوية sig	0.000		
نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس اثر المحاسبة العمومية على المساءلة					
معامل التحديد (R^2)		0.231			
الخطأ المعياري للتقدير		3.28316			
قيمة (F) :		15.288			
مستوى المعنوية		0.00			
المتغير	B	SE	بيتا β	قيمة T	معنوية T
الثابت	3.147	3.595		5.595	0.000
المحاسبة العمومية	0.224	0.057	0.480	3.919	0.000

من خلال نتائج تحليل علاقة الارتباط بين المحاسبة العمومية و المساءلة يلاحظ ان معامل الارتباط $R = 0.480$ وهي قيمة ذات دلالة احصائية لان قيمة احتمال المعنوية هي 0.000 اقل من 0.05 نلاحظ ان هناك ارتباط طردي ضعيف بين المتغيرين.

من خلال نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس اثر المحاسبة العمومية على المساءلة يظهر معامل التحديد (R^2) قدر بـ **0.231** هو مقياس يشير الى المحاسبة العمومية ، حيث ان **23.1%** من التغيرات في المتغير التابع يفسرها المتغير المستقل المحاسبة العمومية وان الباقي **76.9%** ترجع الى عوامل اخرى، اما قيمة الخطأ المعياري للتقدير و البالغة: **3.28316** تشير الى صغر حجم الاخطاء العشوائية، و بالتالي جودة تمثيل خط الانحدار بنقاط في شكل الانتشار واما قيمة التباين (F) البالغة **15.288** حيث ان قيمة F الجدولية أصغر من المحسوبة وهي دالة احصائية ، وقدرت بـ **0.000** وهي اقل من مستوى معنوية $\alpha = 0.05$. كما يظهر الجدول قيمة معلمة الميل b حيث بلغت **0.480** ، مما يشير الى وجود تأثير بين المتغيرين فإن اي زيادة في تحسين المحاسبة العمومية بمقدار درجة واحدة تقابلها زيادة في المساءلة بمقدار **48.4%**. كما ان معلمة المحاسبة العمومية دالة احصائيا وقدرت بـ **0.000** اقل من مستوى الدلالة **0.05** مما يشير الى وجود معنوية لمعلمة الميل، اما بالنسبة الى معلمة التقاطع (الحد الثابت) فقد بلغت **3.147** تحت مستوى المعنوية **0.000** وهي اقل من **0.05** مما يشير الى معنويتها، و بالتالي فإن ظهور المعنوية لمعلمتي الانحدار يشير الى وجود تأثير بين المتغيرين وهذا ما تظهره مخرجات برمجية SPSS V26.

من خلال ما سبق يمكن القول ان المحاسبة العمومية له اثر ذو دلالة احصائية على المساءلة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.00$ ، وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية للمحاسبة العمومية على الحوكمة الصحية من خلال بعد المساءلة

خلاصه الفصل:

يعد هذا الفصل تدعيما للفصل السابق من خلال التحقق من الجانب النظري عند تطبيقه ميدانيا حيث قمنا في هذا الفصل توزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة على عينة من المحاسبين العموميين والأمينين بالصرف والمراقب الميزانياتي والمقتصد والمحاسب الإداري على مستوى المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسكرة للإدارة و باستعمال برنامج SPSS وبالإضافة إلى مجموعة من الأساليب الإحصائية تم تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضيات البحث الموضوعية حيث تم إثبات دور المحاسبة العمومية في دعم وتفعيل حوكمة المؤسسات الصحية كما توصلنا إلى ان للمحاسبة العمومية دور في حوكمة المؤسسات الصحية وذلك من خلال الرقابة والمساءلة والمشاركة في اتخاذ القرار والشفافية والإفصاح .

الختامة

أبرزت هذه الدراسة التي تلعبها المحاسبة العمومية في حوكمة المؤسسات الصحية وذلك من خلال استعراض الإطار النظري لمتغير الدراسة، وتطرق الأسس النظرية للمحاسبة العمومية وإبراز دورها في دعم حوكمة المؤسسات الصحية، وقد استعرضت الدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة في الفصل الثاني والمتمثلة في المحاسبة العمومية والحكومة الصحية من خلال الاعتماد على اختبار فرضيات الدراسة وهو ما ساعد على التوصل إلى جملة من النتائج وتقدم جملة من الاقتراحات

الإجابة على الفرضيات:

- ❖ الفرضية الأولى : صحيحة من اجل ان المحاسبة العمومية لها أثر على الحوكمة الصحية من خلال بعد الشفافية والإفصاح للصورة
- ❖ فرضية الثانية : صحيحة من أجل المحاسبة العمومية لها أثر على الحوكمة الصحية من خلال المشاركة في اتخاذ القرار
- ❖ الفرضية الثالثة: صحيحة من أجل المحاسبة العمومية لها أثر على الحوكمة الصحية من خلال بعد الرقابة
- ❖ الفرضية الرابعة: صحيحة من أجل المحاسبة العمومية لها أثر على الحوكمة الصحية من خلال المساءلة

نتائج الدراسة:

- ❖ لمحاربة الفساد في المؤسسات الصحية يتم تطبيق نظام حوكمة صحي فعال، وتفعيل دوره في دعم الشفافية والإفصاح للمعلومات
- ❖ الأعوان المكلفون بتنفيذ الميزانية العمومية هم الأمر بالصرف والمحاسب العمومي، أما المراقب الميزانياتي مكلف بعملية الرقابة فقط
- ❖ ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية ومراقبة تكاليف والنفقات وذلك من خلال إعداد خطة ميزانية والرقابة على الصرف عن طريق خفض النفقات ورفع الإيرادات
- ❖ تعزيز المساءلة والأداء المالي من خلال فرض حوكمة فعالة باعتبارها أكثر من مجرد مبدأ أخلاقي يجب التزام به وبالتالي تعزز من تحقيق الأهداف والربحية للاقتصاد بشكل عام، وتحقيق النجاح للمؤسسات الصحية بشكل خاص

التوصيات والاقتراحات:

- ❖ القيام بدورات تدريبية للموظفين بهدف تطوير مستواهم ورفع مهاراتهم وكفاءاتهم الإدارية
- ❖ ينبغي على مسؤولي المؤسسة العمومية الصحية السعي بجد لتحقيق الكفاءة والإنفاق من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية
- ❖ إنشاء قانون او اطار اخلاقي للممارسات المحاسبية ومنحه قوة إلزامية للقضاء على الفساد المالي والاداري في مؤسسات وإدارات الدولة

المراجع

المراجع

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (24 محرم, 1990). العدد 35.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (25, 07, 2023). قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- الديوان العام للمحاسبة. (2020). حقبة أساسيات المحاسبة الحكومية. المملكة العربية السعودية.
- الزهران, م. ف. (2015-2016). مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات
- السعد, أ. ب. (2021). مجلة الديوان العام للمحاسبة. أبعاد الحوكمة في المنشآت الصحية : دراسة ميدانية في مستشفى جامعة الملك عبد العزيز
- السعيد قاوي. (2022-2023). قانون المحاسبة العمومية في الجزائر. الجزائر: جامعة الجزائر.
- المرسوم 381-11. (27 نوفمبر, 2011). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- تلي فريدة. (2013\2014). جودة الخدمات الصحية كمدخل لتحسين الحوكمة في المستشفيات . جامعة محمد خيضر بسكرة.
- جمال الدين بكيري، رضا موسى ، و جيلالي بهاز. (2022). دور حوكمة الشركات وأثرها على مهنتي المحاسبة والتدقيق. غرداية.
- خالد شحاد الخطيب، و محمد خالد المهاني. (2010). المحاسبة الحكومية . الاردن ،عمان : دار وائل للنشر والتوزيع.
- سعاد الأغا. (بلا تاريخ). دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة المؤسسات . جامعة الجزائر 3.
- سميرة بوعكاز. (2023). مدى استجابة مشروع المحاسبة العمومية مع المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام في الجزائر. IPSAS. مجلة المنحل الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، 577-592.
- شريط حنان. (10\11 أبريل , 2018). أليات تطبيق الحوكمة في المؤسسات غير الربحية . جامعة 8 ماي 1945 قلمة .

شعبان سهام. (2021, 02 24). آليات حوكمة قطاع الصحة في الجزائر ودورها في تحسين الخدمة الصحية_دراسة ميدانية_. 19.

شلال زهير. (2014/2013). أفاق اصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة. بومرداس - الجزائر-.

عبد الحميد حساني. (2019-2018). حوكمة ومحاسبة.

فاتح مزيتي. (2020, 02 04). مجلس المحاسبة الجزائري بين الاستقلال والتبعية. *المجلة الجزائرية للامن الانساني*، 270-284.

قواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي. (25 جويلية, 2023). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*.

كنزة بلحسين. (2023). الرقابة المالية على النفقات العمومية -المراقب المالي، الخاسب العمومي - . خنشلة: الماهر.

لؤي محمد عبد الرحمان وديان، و زهير الحدرب. (2010). *المحاسبة الحكومية*. عمان: دار البداية.

محمد الصالح بلول، و ميلود عبود. (2019). الاطار المفاهيمي المحاسبة العمومية في الجزائر. *مجلة المنهل الاقتصادي*، 177-192.

نوار امجوج. (2006-2007). مجلس المحاسبة: نظامه ودوره في الرقابة على المؤسسات الادارية. قسنطينة: جامعة منتوري.

وزارة الصحة. (2022). دليل حوكمة وزارة الصحة 2022 . مصر .

الملاحق

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم المحاسبة والتدقيق

استمارة استبيان:

أخي الموظف /أختي الموظفة في إطار إعداد مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص المحاسبة وتدقيق حول موضوع:

دور المحاسبة العمومية في دعم وتفعيل حوكمة المؤسسات الصحية

نرجو منكم مساعدتي في إثراء هذا البحث والإجابة عن الأسئلة المقترحة، علما ان اجابتكم ستحظى بالسرية التامة ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي، ولكم مني جزيل الشكر.

المحور الأول: البيانات الشخصية:

الجنس: ذكر أنثى

مكان الإقامة: قريب من المؤسسة بعيد من المؤسسة

العمر: اقل من 30 من 30 إلى 39 من 40 فما فوق

الوظيفة: محاسب عمومي أمر بالصرف

مراقب ميزانياتي مقتصد محاسب إداري

سنوات الخبرة: أقل من 05 من 05 - أقل من 11 من 11 - أقل من 15 سنة

15 سنة فما فوق

ملاحظة :

تكون الإجابة (+) في الخانة التي تناسبكم

المحور الأول: واقع نظام المحاسبة العمومية لولاية بسكرة

الرقم	العبارات	نعم موافق	نعم موافق بشدة	محايد	لا غير موافق	لا غير موافق بشدة
1	القانون يحدد المهام الموكلة دون تداخل في الاختصاص بين المحاسب العمومي و الأمر بالصرف في تحصيل الإيرادات وصرف النفقات بالمؤسسات العمومية					
2	محاسبة الحقوق المسجلة ومحاسبة الالتزام بالمؤسسة العمومية هو العمل الذي تقوم على أساسه المحاسبة العمومية					
3	تعتبر تحصيل الديون المستحقة من طرف الدولة والهيئات العمومية من مهام المحاسب العمومي					
4	يتماشى القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية المعمول به في المؤسسات العمومية مع معايير المحاسبة الدولية					
5	تساهم المحاسبة العمومية من تحسين الرقابة الداخلية على الأموال العمومية بالمؤسسة					
6	تساهم طرق الرقابة المحددة في قانون المحاسبة العمومية في الحد من مختلف التلاعبات والغش					
7	توجد تداخل بين مهام كل من المحاسب العمومي الأمر بالصرف					
8	تعتبر العلاقة بين مهام الأمر بالصرف والمحاسب العمومي والمراقب الميزانياتي بالمؤسسة العمومية علاقة تكاملية					
9	يساهم وضوح مهام كل جهاز من أجهزة تنفيذ الميزانية في رسم الأطار القانوني والتنظيمي للمحاسبة العمومية للمؤسسة					
10	يطبق نظام محاسبة العمومية على مختلف مجالات التسيير بالمؤسسة					

					11	تساعد اعداد الميزانية على الأساس النقدي و الاستحقاق، على فهم وضعية المؤسسة
					12	تساهم الإجراءات في قانون المحاسبة العمومية في ضمان السير الحسن للمؤسسة
					13	تؤثر التغيرات الحاصلة في قوانين المالية على عمليات المحاسبة في المؤسسة
					14	تعاني المؤسسة من مشاكل في الانفاق العمومي
					15	يضم نظام المحاسبة العمومية النشاط المالي للمؤسسة
					16	تسعى المحاسبة العمومية الى مراقبة دفع النفقات العامة
					17	يساهم تطبيق إجراءات تحصيل الإيرادات ودفع النفقات في الحد من الاختلاسات وتبذير مال العام

المحور الثاني: واقع تطبيق الحوكمة الصحية في المؤسسات الصحية

الرقم	العبارات	نعم موافق	نعم موافق بشدة	محايد	لا موافق	لا غير موافق بشدة
مبدأ الأول : الشفافية والافصاح						
1	تتحلى المؤسسة بالشفافية في جميع جوانبها وفي كافة معاملتها					
2	لضمان شفافية أكثر تم وضع نظام لتبادل المعلومات بصورة منتظمة ومناسبة					
3	لوصول المباشر والسريع للمعلومات وفرت المؤسسة موقع الكتروني يسمح بذلك					
4	توفر المؤسسة الشفافية في مختلف المعلومات التي يحتاجها المريض وكل من يهمله الأمر في الوقت المناسب					
5	توضح المؤسسة إستراتيجيتها و خططها ورؤيتها المستقبلية للجميع					
6	مع تحين صناديق وسجلات الشكاوي واخذها بعين الاعتبار					
7	تجيب المؤسسة على كافة أسئلة واستفسارات المرضى بصراحه					
8	توضح المؤسسة وضعيتها المالية للمجتمع المحلي وكل الأطراف ذات العلاقة					
المبدأ الثاني : المشاركة في اتخاذ القرار						
1	عند اتخاذ القرار في المؤسسة الصحية يمكن إتاحة الفرصة للمرضى للمشاركة وإبداء رأيهم حول الخدمات الصحية المقدمة					
2	تفتح المؤسسة باب الحوار والتشاور وإيجاد فرص للتعاون والمشاركة بين مختلف العاملين في المؤسسة الصحية					
3	تتيح المؤسسة الفرصة للجمعيات والمرضى وممثليهم للحوار والتشاور وأخذ آرائهم بعين الاعتبار					
4	تشارك المؤسسة المجتمع المحلي في عملية اتخاذ القرارات					

					5	قبل اتخاذ قرارات يتم مشاركة مختلف الأطراف ذات المصلحة، وتبني سياسة الحوار والتشاور
المبدأ الثالث: الرقابة						
					1	تتم عملية تقييم الأداء والنتائج في المؤسسة وفق نظام فعال وجيد
					2	لجودة الأداء توفير المؤسسة أسس ومعايير محددة لكافة نشاطاتها
					3	وجود نظام فعال للرقابة الداخلية داخل المؤسسة
					4	يتم وضع لجان خاصة ومستقلة للتدقيق والمراجعة بالمؤسسة
					5	يتم مراقبة كافة المراحل التي يمر بها المريض من أجل ضمان التكفل الجيد به
المبدأ الرابع: المساءلة						
					1	لمساءلة كل مقصر في عمله بطريقة موضوعية تم إدراج لوائح قانونية إلزامية بالمؤسسة
					2	تسعى المؤسسة لمحاربة كل أشكال الفساد مهما كان نوعه
					3	يتم معاقبة كل من يقصر في حق المريض بالمؤسسة
					4	يتعرض المسؤولون بالمؤسسة للمساءلة بشكل متساوي مثلهم مثل أي موظف بسيط
					5	يتلقى الموظفون الذين يقصرون في أداء مهامهم إستجابات كتابية

GET

FILE='E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav'.

DATASET NAME DataSet1 WINDOW=FRONT.

RELIABILITY

/VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16
Q17 A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 B1

B2 B3 B4 B5 C1 C2 C3 C4 C5 D1 D2 D3 D4 D5

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Notes		
Output Created		30-MAY-2024 03:18:23
Comments		
Input	Data	E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	53
	Matrix Input	E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 B1 B2 B3 B4 B5 C1 C2 C3 C4 C5 D1 D2 D3 D4 D5

		/SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00,02
	Elapsed Time	00:00:00,01

[DataSet1] E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	53	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	53	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,904	40

RELIABILITY

/VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16
Q17

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Notes		
Output Created		30-MAY-2024 03:19:00
Comments		
Input	Data	E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	53
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00,00
	Elapsed Time	00:00:00,36

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	53	100,0
	Excluded ^a	0	0
	Total	53	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,942	17

RELIABILITY

```
/VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 B1 B2 B3 B4 B5 C1 C2 C3 C4 C5 D1
D2 D3 D4 D5
```

```
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
```

```
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes		
Output Created		30-MAY-2024 03:19:22
Comments		
Input	Data	E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	53
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.

	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 B1 B2 B3 B4 B5 C1 C2 C3 C4 C5 D1 D2 D3 D4 D5 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00,02
	Elapsed Time	00:00:00,13

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	53	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	53	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,798	23

RELIABILITY

/VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Notes		
Output Created		30-MAY-2024 03:20:15
Comments		
Input	Data	E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	53
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00,00
	Elapsed Time	00:00:00,09

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	53	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	53	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,767	8

RELIABILITY

/VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Notes		
Output Created		30-MAY-2024 03:20:35
Comments		
Input	Data	E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	53
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5

		/SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00,03
	Elapsed Time	00:00:00,34

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
ases	C Valid	53	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	53	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,797	5

RELIABILITY

/VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Notes		
Output Created		30-MAY-2024 03:21:06
Comments		
Input	Data	E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	53
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=C1 C2 C3 C4 C5 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00,02
	Elapsed Time	00:00:00,21

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	53	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	53	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,650	5

RELIABILITY

/VARIABLES=D1 D2 D3 D4 D5

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA.

Reliability

Notes		
Output Created		30-MAY-2024 03:21:32
Comments		
Input	Data	E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	53
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.

Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=D1 D2 D3 D4 D5 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00,00
	Elapsed Time	00:00:00,16

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	53	100,0
	Excluded ^a	0	,0
	Total	53	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
,846	5

COMPUTE

AL=Q1+Q2+Q3+Q4+Q5+Q6+Q7+Q8+Q9+Q10+Q11+Q12+Q13+Q14+Q15+Q16+Q17+A1
+A2+A3+A4+A5+A6+A7+A8+B1+B2+

B3+B4+B5+C1+C2+C3+C4+C5+D1+D2+D3+D4+D5.

EXECUTE.

COMPUTE

CH1=Q1+Q2+Q3+Q4+Q5+Q6+Q7+Q8+Q9+Q10+Q11+Q12+Q13+Q14+Q15+Q16+Q17.

EXECUTE.

COMPUTE

$CH2=A1+A2+A3+A4+A5+A6+A7+A8+B1+B2+B3+B4+B5+C1+C2+C3+C4+C5+D1+D2+D3+D4+D5.$

EXECUTE.

COMPUTE $CH2A=A1+A2+A3+A4+A5+A6+A7+A8.$

EXECUTE.

COMPUTE $CH2B=B1+B2+B3+B4+B5.$

EXECUTE.

COMPUTE $CH2C=C1+C2+C3+C4+C5.$

EXECUTE.

COMPUTE $CH2D=D1+D2+D3+D4+D5.$

EXECUTE.

CORRELATIONS

`/VARIABLES=AL CH1 CH2 CH2A CH2B CH2C CH2D`

`/PRINT=TWOTAIL NOSIG`

`/MISSING=PAIRWISE.`

Correlations

Notes		
Output Created		30-MAY-2024 03:33:14
Comments		
Input	Data	E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	53
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
Syntax		CORRELATIONS /VARIABLES=AL CH1 CH2 CH2A CH2B CH2C CH2D /PRINT=TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00,02
	Elapsed Time	00:00:00,05

Correlations							
		AL	CH1	CH2	CH2A	CH2B	CH2C
L	Pearson Correlation	1	,858**	,856**	,787**	,764**	,742**
	Sig. (2-tailed)		,000	,000	,000	,000	,000
	N	53	53	53	53	53	53
H1	Pearson Correlation	,858**	1	,469**	,266	,363**	,153
	Sig. (2-tailed)	,000		,000	,054	,008	,273
	N	53	53	53	53	53	53
H2	Pearson Correlation	,856**	,469**	1	,570**	,433**	,778**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000		,000	,001	,000
	N	53	53	53	53	53	53

H2A	Pearson Correlation	,487**	,266	,570**	1	,209	,196
	Sig. (2-tailed)	,000	,054	,000		,132	,159
	N	53	53	53	53	53	53
H2B	Pearson Correlation	,464**	,363**	,433**	,209	1	,104
	Sig. (2-tailed)	,000	,008	,001	,132		,460
	N	53	53	53	53	53	53
H2C	Pearson Correlation	,542**	,153	,778**	,196	,104	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,273	,000	,159	,460	
	N	53	53	53	53	53	53
H2D	Pearson Correlation	,756**	,480**	,816**	,191	,155	,606**
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,170	,269	,000
	N	53	53	53	53	53	53

FREQUENCIES VARIABLES=SEX REZ AGE TRV EXP

/ORDER=ANALYSIS.

Frequencies

Notes		
Output Created		30-MAY-2024 03:37:30
Comments		
Input	Data	E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	53
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax		FREQUENCIES VARIABLES=SEX REZ AGE TRV EXP

		/ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00,00
	Elapsed Time	00:00:00,01

Statistics						
		الجنس	مكان الإقامة	السن	الوظيفة	الخبرة
N	Valid	53	53	53	53	53
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

الجنس					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	25	47,2	47,2	47,2
	انثى	28	52,8	52,8	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

مكان الإقامة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	قريب من المؤسسة	23	43,4	43,4	43,4
	بعيد من المؤسسة	26	49,1	49,1	92,5
	3,00	4	7,5	7,5	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

السن					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 30	12	22,6	22,6	22,6
	من 30 إلى 39	29	54,7	54,7	77,4
	من 40 فما فوق	12	22,6	22,6	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

الوظيفة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسب عمومي	4	7,5	7,5	7,5
	أمر بالصرف	15	28,3	28,3	35,8
	مراقب ميزانياتي	20	37,7	37,7	73,6
	مقتصد	5	9,4	9,4	83,0
	محاسب إداري	9	17,0	17,0	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

الخبرة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 05	26	49,1	49,1	49,1
	من 05 - أقل من 11	16	30,2	30,2	79,2
	من 11 - أقل من 15 سنة	9	17,0	17,0	96,2
	سنة فما فوق 15	2	3,8	3,8	100,0
	Total	53	100,0	100,0	

DESCRIPTIVES VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13
Q14 Q15 Q16 Q17 A1 A2 A3 A4 A5 A6

A7 A8 B1 B2 B3 B4 B5 C1 C2 C3 C4 C5 D1 D2 D3 D4 D5

/STATISTICS=MEAN STDDEV.

Descriptives

Notes		
Output Created		30-MAY-2024 04:13:08
Comments		
Input	Data	E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav

	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	53
Missing Value Handling	Definition of Missing	User defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	All non-missing data are used.
Syntax		DESCRIPTIVES VARIABLES=Q1 Q2 Q3 Q4 Q5 Q6 Q7 Q8 Q9 Q10 Q11 Q12 Q13 Q14 Q15 Q16 Q17 A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 B1 B2 B3 B4 B5 C1 C2 C3 C4 C5 D1 D2 D3 D4 D5 /STATISTICS=MEAN STDDEV.
Resources	Processor Time	00:00:00,02
	Elapsed Time	00:00:00,01

3,8302
3,7170
4,2264
4,0189
3,7925
4,2642
3,6792
3,7925
3,6415
3,8491
3,7925
3,7736
3,6792
3,3962
3,0755
3,0943
2,6415
3,4717
3,4717
3,8491
3,9434
3,8302
3,7170

4,4528
4,2453
3,7925
3,8113
3,7736
3,7547
3,3208
3,3019
3,1698
3,2830
3,6226
2,5849
2,8868
3,2642
3,3774
3,6792
3,8868

COMPUTE rii=mn * 20 / 100.

EXECUTE.

GET

FILE='E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\PRQTIAUE TEBESSQ\Untitled1.sav'.

DATASET NAME DataSet2 WINDOW=FRONT.

DATASET ACTIVATE DataSet1.

DATASET CLOSE DataSet2.

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT CH2

/METHOD=ENTER CH1.

Regression

Notes		
Output Created		30-MAY-2024 06:07:54
Comments		
Input	Data	E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	53
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT CH2 /METHOD=ENTER CH1.
Resources	Processor Time	00:00:00,03
	Elapsed Time	00:00:00,05
	Memory Required	4480 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed ^a			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CH1 ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: CH2

b. All requested variables entered.

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,469 ^a	,220	,205	1,04101

a. Predictors: (Constant), CH1

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	712,877	1	712,877	14,380	,000 ^b
	Residual	2528,345	51	49,575		
	Total	3241,222	52			

a. Dependent Variable: CH2

b. Predictors: (Constant), CH1

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	(Constant)	53,482	1,711		6,936	,000
	CH1	,466	,123	,469	3,792	,000

a. Dependent Variable: CH2

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT CH2A

/METHOD=ENTER CH1.

Regression

Notes		
Output Created		30-MAY-2024 06:11:55
Comments		
Input	Data	E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	53
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT CH2A /METHOD=ENTER CH1.
Resources	Processor Time	00:00:00,03
	Elapsed Time	00:00:00,08
	Memory Required	4480 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed ^a			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CH1 ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: CH2A

b. All requested variables entered.

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,266 ^a	,071	,052	2,69638

a. Predictors: (Constant), CH1

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	28,188	1	28,188	11,877	,000 ^b
	Residual	370,794	51	7,270		
	Total	398,981	52			

a. Dependent Variable: CH2A

b. Predictors: (Constant), CH1

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	25,213	2,953		8,538	,000
	CH1	,093	,047	,266	6,969	,000

a. Dependent Variable: CH2A

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT CH2B

/METHOD=ENTER CH1.

Regression

Notes		
Output Created		30-MAY-2024 06:17:54
Comments		
Input	Data	E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	53
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT CH2B /METHOD=ENTER CH1.
Resources	Processor Time	00:00:00,03
	Elapsed Time	00:00:00,10
	Memory Required	4480 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed ^a			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CH1 ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: CH2B

b. All requested variables entered.

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,363 ^a	,132	,115	1,82256

a. Predictors: (Constant), CH1

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25,723	1	25,723	9,744	,000 ^b
	Residual	169,409	51	3,322		
	Total	195,132	52			

a. Dependent Variable: CH2B

b. Predictors: (Constant), CH1

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	12,942	1,996		6,484	,000
	CH1	,088	,032	,363	10,783	,000

a. Dependent Variable: CH2B

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT CH2C

/METHOD=ENTER CH1.

Regression

Notes	
Output Created	30-MAY-2024 06:23:44

Comments		
Input	Data	E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	53
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT CH2C /METHOD=ENTER CH1.
Resources	Processor Time	00:00:00,00
	Elapsed Time	00:00:00,08
	Memory Required	4480 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed ^a			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CH1 ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: CH2C

b. All requested variables entered.

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,153 ^a	,023	,004	3,14301

a. Predictors: (Constant), CH1

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12,122	1	12,122	12,227	,000 ^b
	Residual	503,803	51	9,878		
	Total	515,925	52			

a. Dependent Variable: CH2C

b. Predictors: (Constant), CH1

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	12,180	3,442		6,539	,000
	CH1	,061	,055	,653	6,108	,000

a. Dependent Variable: CH2C

REGRESSION

/MISSING LISTWISE

/STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA

/CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10)

/NOORIGIN

/DEPENDENT CH2D

/METHOD=ENTER CH1.

Regression

Notes		
Output Created		30-MAY-2024 06:31:23
Comments		
Input	Data	E:\GOLDEN-DATA\SPSS NEW\SPSS NOUVELLE\Untitled1.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	53
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on cases with no missing values for any variable used.
Syntax		REGRESSION /MISSING LISTWISE /STATISTICS COEFF OUTS R ANOVA /CRITERIA=PIN(.05) POUT(.10) /NOORIGIN /DEPENDENT CH2D /METHOD=ENTER CH1.
Resources	Processor Time	00:00:00,03
	Elapsed Time	00:00:00,08
	Memory Required	4480 bytes
	Additional Memory Required for Residual Plots	0 bytes

Variables Entered/Removed ^a			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	CH1 ^b	.	Enter

- a. Dependent Variable: CH2D
b. All requested variables entered.

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,480 ^a	,231	,216	3,28316

- a. Predictors: (Constant), CH1

ANOVA ^a						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	164,791	1	164,791	15,288	,000 ^b
	Residual	549,737	51	10,779		
	Total	714,528	52			

- a. Dependent Variable: CH2D

- b. Predictors: (Constant), CH1

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3,147	3,595		5,875	,000
	CH1	,224	,057	,480	3,910	,000

- a. Dependent Variable: CH2D